مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثالث

سبتمبر 2022

دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من إدارة الأرباح في البنوك المصرية " دراسة تطبيقية"

د. حسن كامل فرج خميس

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الادارية

البريد الإلكتروني: hassanabotaleb46@yahoo.com

رقم التليفون : ٠١٢٢٤٣٠٧٠٨٠ – ٠١١٥٢٧٥٠٩٠٠

د. حسين سيد حسن عبد الباقي

مدرس المحاسبة – معهد الفراعنة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات والإدارة

البريد الإلكتروني: h_sayed2008@yahoo.com

رقم التليفون : ٠١٠١٨٩٣٤٢١١ – ٠١٢٢٤٧٣٩٣٠٣

دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من إدارة الأرباح في البنوك المصرية " دراسة تطبيقية"

الملخص:

تهدف الدراســـة إلى بيان دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من إدارة الأرباح في البنوك المصــرية، وتوصــل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من خلال التحليل الإحصـــائي لبيانات الدراســـة التطبيقية لعينة من البنوك التجارية الخاصـــة خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨، والفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥. ويعد من أهم هذه النتائج أنه يوجد تأثير إيجابي معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية، وتخفض هذه المعايير مستوى سلوك إدارة الأرباح، ويوصي الباحثان إدارة البنوك المصرية بضرورة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية، ويقترح الباحثان أن تتناول الدراسات المستقبلية أثر أزمة كورونا العالمية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية.

الكلمات الأساسية:

معايير التقارير المالية الدولية – معايير المحاســـبة المصـــرية – إدارة الأرباح – مخصصات خسائر القروض – مخصصات خسائر الائتمان – مخاطر الائتمان – عبء خسائر اضمحلال القروض.

The role of international financial reporting standards in limiting earnings management in Egyptian Banks "An applied study"

Abstract:

The study aims to show to show the role of international financial reporting standards in reducing earnings management in Egyptian banks, and the researchers reached a set of results through statistical analysis of the data of the applied study of a sample of private commercial banks during the period from 2002 to 2008, and the period from 2009 to 2015, One of the most important of these results is that there is a significant positive effect of net profit before provisions and taxes on loan loss provisions, and that there are no statistically significant differences between loan loss provisions before and after the adoption of Egyptian accounting standards that are compatible with international financial reporting standards, these standards reduce earnings management behavior level. The researchers recommend the management of Egyptian banks to adoption of Egyptian accounting standards, and the researchers suggest that future studies the impact of the global Corona crisis on earnings management in Egyptian banks.

Keywords:

International Financial Reporting Standards (IFRSs) - Egyptian Accounting Standards - Earnings Management (E M) - Loan Loss Provisions (LLPs) - Credit Loss Provisions - Credit Risk - Loan Impairment Losses.

١- مقدمة:

ظهر التلاعب بالأرباح في بداية التسعينات من خلال ما يسمى بإدارة الأرباح Earnings Management، وتحتل قضية إدارة الأرباح أهمية كبيرة للباحثين والأكاديميين، وركز العديد من الباحثين على معرفة دوافع إدارة الأرباح، وقد درس الباحثون ظاهرة إدارة الأرباح في البداية باستخدام الاستحقاقات Accruals ، كونها تمثل الجزء السهل للتلاعب بها من جانب الإدارة، لإحتوائها على العديد من التقديرات والأحكام الإدارية. وظهرت إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية مع التطور في مجال المحاسبة،(Sarah and Bilel, 2021) . ويستخدم المديرون في البنوك التقدير والحكم الشخصي، بهدف تضليل أصحاب المصلحة Stakeholder بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للبنوك، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية (Peterson K. Ozili, 2021). ولقد تأثر أداء المنشآت والبنوك سلبياً في جميع أنحاء العالم منذ تفشي فيروس كورونا المستجدCOVID-19، وزادت حالة عدم اليقينUncertainty، وصدمات الإمداد، والإغلاق الذي فرضته الحكومات.

وتلجأ المنشآت لممارسات التلاعب بالأرباح بإستخدام إدارة الأرباح Earnings Management، ومحاسبة القيمة العادلة Fair Value Accounting، وتمهيد الدخل Income Smoothing، للحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على الأداء التشغيلي للمنشأة، والإفصاح عن أداء أفضل للمنشأة. (Ozili and Arun, 2020)، وقد تأثر أكثر من (٧٠٪) من المنشآت سلبياً، نتيجة لأزمة كورونا العالمية. (PWC, 2021).

ويعتبر الربح المحاسبي الناتج على أساس الاستحقاق من أفضل مقاييس الأداء للمنشآت على اختلاف أنواعها، ويعد من أهم المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين على اتخاذ القرارات الرشيدة. ويمكن لإدارة المنشأة استغلال الحرية المتاحة في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية بالمعايير في التأثير على الربح المحاسبي، لخدمة أغراض محددة، الأمر الذي ينعكس سلبياً على الأداء الاقتصادي للمنشأة، وبالتالي لا تعكس التقارير المالية الأداء الحقيقي للمنشأة. وقد عرف سلوك إدارة المنشأة في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح عندما تتدخل الإدارة عمداً للتأثير على الربح المحاسبي، لتحقيق أغراض خاصة تؤثر سلبياً على المركز المالي الحقيقي للمنشأة.(Debnath, 2017).

ويتجه العالم نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRSs)، وأصبحت أكثر من (١١٩) دولة تطبق هذه المعايير رسمياً(Omar,2020)، ولقد زادت الحاجة إلى التواصل حول العالم مع نمو التجارة العالمية والأسواق الدولية، لذا تم تبني معايير التقارير المالية الدولية (Singh and Srivastava 2019). وتساهم معايير التقارير المالية الدولية في تعزيز الثقة والنمو، وتحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، كما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) إلى تطوير معايير التقارير المالية الدولية عالية الجودة، والقابلة للفهم والتطبيق، والمقبولة عالمياً، والتي توفر الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق في جميع أنحاء العالم. (Teferi Deyuu Alemi, 2016).

وتمثل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مجموعة معايير محاسبية تم تطويرها بمعرفة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتعمل هذه المعايير كمعيار دولي، لضمان التوافق والاتساق في إعداد تقارير مالية عالية الجودة على المستوى الدولي. (Supriadi Laupe 2018). ولقد أظهر رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية David Tweede في عام ٢٠٠٣ أهمية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في إزالة العقبات في المحاسبة، وتتمثل أهم العقبات في غياب معايير المحاسبة الوطنية في العديد من الدول، ومشكلات إعداد التقارير المالية. (Suryanto and Thalassinos, 2017)

ولقد أظهرت الدراسات السابقة أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال كونها تساهم في تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد أصحاب المصلحة Stockholders في ادراك وفهم بيانات القوائم المالية، وتحقق سهولة الوصول إلى المستثمرين الأجانب Foreign Investors. وقد أدى تزايد درجة الترابط بين أسواق رأس المال العالمية إلى حاجة المستثمرين إلى الحصول على معلومات مالية متجانسة وموثوقة، وقابلة للمقارنة، وبالتالي أصبح من الضروري خلق لغة مالية مشتركة Common Financial Language. وتوفر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) هذه اللغة (Rakesh and Shilpa, 2013)، ويرى (Efobi and Nnadi, 2015) أن استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية يقلل من صعوبة تداول المعلومات في أسواق

رأس المال، وقد أظهرت دراسة (Mongrut, S. And Winkelried, D, 2019) انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

ويُفترض أن تتمثل المَهمة الأولى للتقارير المالية في إمداد الأطراف أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية المناسبة في الوقت المناسب، والملائمة لإتخاذ القرار، وبالطريقة الأكثر عدالة، ومع ذلك تستطيع الإدارة المالية إعداد هذه التقارير بما يتوافر لديها من خبرات ومهارات محاسبية، لخداع مستخدمي القوائم المالية، بإستخدام آليات إدارة الأرباح، وبخاصة في مجال الصناعة البنكية (Liu et al ., 2006). وقد أثبتت الممارسات العملية أن إدارات البنوك بشكل عام تفضل استخدام مخصصات خسائر القروض(Loan Loss Provisions (LLPs كأداة لإدارة الأرباح (beatty et al., 1995)، وأن ممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها إدارات البنوك قد لا تلقى قبولاً عاماً من بعض أصحاب المصالح (Kim et al., 1998).

وتتم ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجراء المقايضة Trade - off بين الربح المحاسبي المفصح عنه وبعض المتغيرات المرتبطة به، مما يؤدي إلى الافصاح عن أرباح غير حقيقية، والتلاعب بالربح المفصح عنه باستخدام أدوات إدارة الأرباح، وقد يتم التلاعب بالأرباح من خلال تخفيض قيمة مخصصات خسائر القروض التي تعتبر عبء على الإيراد، فتزيد قيمة الأرباح للمستوى الذي يرضي طموحات حملة الأسهم، ولا يعرض قيمة المنشأة للإنخفاض في سوق الأعمال، وهي حقيقة علمية، لأن قيمة المنشأة قد تتغير صعوداً وهبوطاً بتغير قيمة السهم ببورصة الأوراق المالية.(Haeyoung, 2014).

وإذا كانت معدلات الأداء بالبنوك ترقى إلى طموحات المساهمين لكن سيترتب عليها أعباء ضريبية، أو توزيعات أرباح بشكل كبير تلجأ إدارة البنك لزيادة قيمة مخصصات خسائر القروض، وتعتبر مخصصات خسائر القروض الوسيلة المفضلة لدى مديرو البنوك في إدارة الأرباح، لذا يقوم البنك المركزي المصري بشكل دوري بتقويم سلوك إدارات البنوك المصرية، للحد من إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، لتحسين جودة التقارير المالية.(Oosterbosch , 2009)

ولقد شدد البنك المركزي المصري على ضرورة إلتزام البنوك المصرية الكامل بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs كما جاء بمقدمة قواعد تطبيقها، ومن بين التعديلات التي أقرتها هذه القواعد أسس تكوين مخصصات خسائر القروض، وتغير مسماها إلى عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان بدلاً من مخصصات خسائر القروض، وتطبق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير الدولية للتقارير المالية IFRSs بالبنوك المصرية إعتباراً من عام ٢٠٠٩.

وتوجد عدة دوافع لهذه الدراسة، ويعد من أهمها ندرة الدراسات – على حد علم الباحثان– التي تناولت العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح في البنوك التي تعمل في البيئة المصرية، بالإضافة لوجود فجوة بحثية – على حد علم الباحثان– في موضوع الدراسة في مصر، وتساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال اختبار الفروض، وتقدم مساهمة علمية، لبيان دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من إدارة الأرباح في البنوك المصرية، لتحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية، وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن الأرباح في البنوك، ولترشيد القرارات المرتبطة بالمعلومات المحاسبية من جانب أصحاب المصلحة مستخدمي التقارير المالية في البنوك المصرية، وتفيد نتائج هذه الدراسة المنظمين والمستثمرين ومكاتب المراجعة، وواضعي المعايير المحاسبية الذين يهدفون إلى تحسين جودة التقارير المالية في الصناعة المصرفية. كما تساهم هذه الدراسة في تقديم دليل عملي على ممارسة البنوك المصرية إدرة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض.

٢- مشكلة الدراسة:

تخضع البنوك التجارية المصرية الخاصة لإشراف البنك المركزي المصري الذي يسعى إلى تحسين كفاءة العمل المصرفي، ويعتبر من أهم التحديات التي يقابلها مجلس إدارة البنك المركزي تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر المُنتج النهائي للتقارير المالية الصادرة من هذه البنوك، وفي ذات الوقت يعد من أهم وسائل التأثير على جودة القوائم المالية ما يطلق عليها إدارة الأرباح، كما أن من أكثر الوسائل إستخداماً كأداة لإدارة الأرباح بالبنوك هي مخصصات خسائر القروض، وتستخدم هذه المخصصات في زيادة أو

خفض صـــافي الربح القابل للتوزيع بحســـب الحاجة إلى ذلك، وفقاً لما ورد بالعديد من الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة (Ma ,1988)، (Collins et al ., 1995)، (Bhat (1996)، (Ahmed et al ., 1999) ، (Oosterbosch.,2009) ، (Ozili,2017)، Lisa A. Eiler,et al.,)، (Peterson K. Ozili, 2021)، (Ozili and Outa, 2018) .(2022

وتعتبر المعايير المحاســـبية الأداة الفاعلة التي يمكن من خلالها ضـــبط العمل المحاسبي، لذلك دأب مجلس إدارة البنك المركزي منذ عام ١٩٩٧ على السعي نحو التطبيق الكامل لمعايير المحاسـبة المصـرية عند إعداد القوائم المالية للبنوك المصـرية، ولما كانت معايير المحاسـبة المصـرية قد عُدلت أكثر من مرة حتى تسـاير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs، لذلك فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصـــري بتاريخ ١٦ ديســـمبر ٢٠٠٨ تطبيق المعايير المحاســـبية المتوافقة مع المعايير الدُولية لإعداد التقارير المالية IFRSs.

وتتمثل مشـــكلة الدراســـة في كيفية تحقيق جودة التقارير المالية التي تعدها البنوك المصرية، نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح في إتخاذ قرارات الاستثمار وغيرها من القرارات ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية، ولكون التلاعب في الربح المحاسبي من خلال إدارة الأرباح يضـر بأصـحاب المصـلحة من المسـاهمين والمسـتثمرين، والجهات الحكومية والرقابية، والعملاء وغيرهم في الأجل الطويل. ويمكن صـياغة المشـكلة البحثية – إسـتناداً لما سـبق– من خلال التسـاؤل البحثي التالي: هل أدي تطبيق معايير المحاسـبة المصـرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إلى منع أو الحد من سـلوك إدارة الأرباح في البنوك التجارية الخاصة في مصر؟.

٣– مراجعة الدراسات السابقة وصياغة الفروض:

١/٣ الدراسات السابقة:

اختبر (Ma.,1988) مدى استخدام مخصصـات خسـائر القروض كوسـيلة لإدارة الأرباح بالبنوك، وتوصـلت هذه الدراسـة إلى أن مخصـصـات خسـائر القروض تستخدم كأداة في الأجل الطويل لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية، بالإضـافة إلى إستخدام هذه المخصـصـات في تخفيض التذبذب Volatility الحادث في قيمة أرباح البنك، بينما اســـتهدفت دراســـة

(Greenawalt et al., 1988) بيان أهم الخصائص التي تميز البنوك التي تمارس سلوك إدارة الأرباح ، وانتهت الى أن البنوك الاقليمية متورطة في نشـــاط ادارة الأرباح أكثر من غيرها.

ولقد توصـــلت (Wetmore and Brick ,1994) إلى عدم وجود أي دليل على استخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح، وقد ركزت دراسة (Beatty et al.,1995)على إختبار ما إذا كانت إدارات البنوك التجارية قد دأبت على تغيير حجم العملية وتوقيتها، وكذلك مقدار الاستحقاقات الخاصة بهدف إدارة الأرباح، وانتهت إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط بين استخدام مخصصات خسائر القروض وسلوك إدارة الأرباح، بينما إهتمت دراسة (Collins et al .,1995) بقياس ما إذا كانت كل من مخصصات خسائر القروض، وإصـــدار أســـهم جديدة تســـتخدم كأدوات لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية، وقد توصـــلت هذه الدراسة إلى وجود العلاقة الإيجابية المعنوية بين إستخدام مخصصات خسائر القروض وإدارة الأرباح، بينما تستخدم عمليات إصدار الأسهم في إدارة رأس المال.

وتناولت (Bhat ,1996) الخصـــائص التي تتميز بها البنوك الممارســـة لســـلوك إدارة الأرباح، وانتهت إلى أن البنوك الأكثر ممارسة لسلوك إدارة الأرباح هي تلك الأفقر من حيث ســـمة الصـــحة المالية مقارنة بغيرها. وقد ركزت دراســـة (Ahmed et al .,1999) على قياس تأثير تغيير نســـبة كفاية رأس المال بعد تطبيق إتفاقية بازل الأولى، وانتهت إلى عدم وجود أي أدلة تفيد إستخدام مخصـصـات خسـائر القروض في إدارة الأرباح. وقد توصـلت دراسة (Holland & Remsry ,2003) إلى ممارسة البنوك الأسترالية لنشاط إدارة الأرباح بإســتخدام المخصــصــات، واســتخدمت الدراســة نموذج Dechow، وانتهت إلى أن مديري البنوك يستخدمون نشاط إدارة الأرباح، بهدف تحقيق نقاط مستهدفة من الإيرادات أو الأرباح، وأوصـت الدراسـة بضـرورة الكشـف عن طبيعة هذه الممارسـات بالتقارير السـنوية المنشـورة. واســتهدفت دراســة (Yasuda et al .,2004) قياس مدى ممارســة ســلوك إدارة الأرباح بالبنوك التجارية اليابانية خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٩، والتي كانت تُعد من أصـــعب الفترات التي مرت على الصـــناعة البنكية باليابان، نتيجة للزيادة الكبيرة لنســـب

مخصصات الديون المعدومة بتلك البنوك خلال هذه الفترة، وقد ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين مخاطر البنك ونشاط إدارة الأرباح، فوجدت العلاقة سلبية معنوية.

ولقد ركزت دراسة (Anandarajan et al .,2006) على البنوك التجارية الاسترالية، لتحديد مدى استخدام هذه البنوك لمخصصات خسائر القروض في إدارة كل من الأرباح ورأس المال، وبخاصة بعد تطبيق بعض القواعد الجديدة التى أصدرها البنك المركزي وتتعلق بتطبيق إتفاقية بازل، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود دليل على استخدام هذه البنوك لمخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق اتفاقية بازل، ولم تجد هذه الدراسة أي دليل على ممارسة سلوك إدارة الأرباح بعد إصدار البنك المركزي لتعليمات تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وأستهدفت دراسة (Chang, Shen and Fang, 2008) قياس العلاقة بين نسبتي مخصصات خسائر القروض وصافي الربح، لتحديد مدى إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المسجلة ببورصة تايوان، وقد توصلت الدراسة إلى إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية بدولة تايوان. كما أستهدفت دراسة (Oosterbosch,2009) قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs بديلاً عن معايير المحاسبة الدولية IASB، وذلك على مستويات إدارة الأرباح بالبنوك الأوروبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأوروبية مارست سلوك إدارة الأرباح في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS) International Accounting Standards في ذات الوقت وجد أن الإنتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية(International Financial Reporting Standards (IFRSs قد خفض من مستوى سلوك إدارة الأرباح، ولكنه لم يمنعه على الإطلاق، بينما أستهدفت دراسة (2014 Abdulmarooph.,) بيان مدى ممارسة البنوك النيجرية لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مخصصات خسائر القروض وإدارة الأرباح في بنوك نيجريا.

واختبرت دراسة (Ozili,2017) مدى تجانس أرباح البنوك باستخدام مخصصات خسائر القروض(Loan Loss Provisions (LLPs بين البنوك الأفريقية المقيدة

البورصة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك المقيدة بالبورصة تستخدم مخصصات خسائر القروض لتمهيد الأرباح Smooth Earnings، بهدف إدارة الأرباح، وتحقيق مصالح وأغراض خاصة. واستهدفت دراسة (Mohammad & Bassam, 2017) بيان أثر إدارة الأرباح على أداء البنوك الحالي والمستقبلي، وبيان العلاقة بين مخصص خسائر القروض التقديرية وكل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وتم استخدام عينة مكونة من (٥٥) بنك أوروبي خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٥، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن البنوك الأوروبية تتمتع بمستويات عالية من إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض، وأن هذه البنوك لديها أداء مالي منخفض في السنوات الحالية واللاحقة، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التأثير السلبي لإدارة الأرباح الذي يحدث في سنة معينة يمتد إلى السنوات التالية.

كما اختبرت دراسة (Ozili and Outa, 2018) محددات إدارة الأرباح Earnings Management باستخدام مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provisions (LLPs) للبنوك في جنوب أفريقيا، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن البنوك في جنوب أفريقيا لا تستخدم مخصصات خسائر القروض لإدارة الأرباح عندما يكون لديها قروض كبيرة غير عاملة، ويكون رأس المال لدى هذه البنوك كبير، وتركيز ملكية معتدل، وتكون ممارسات إدارة الأرباح باستخدام تمهيد الدخل أكبر عندما تكون البنوك أكثر ربحية خلال فترات الإزدهار الاقتصادي، وعندما تتمتع البنوك برأس مال جيد، كما تكون ممارسات إدارة الأرباح أكبر بين البنوك التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs، وكذلك البنوك التي تستخدم خدمات شركات المراجعة الأربعة الكبار Big4 .

ولقد استهدفت دراسة (Pinto, et al., 2019) التحقق من دور آليات حوكمة المنشآت Corporate Governance Mechanisms، والاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment في تقييد أو تشجيع إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provisions (LLPs) في البنوك. واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من (١١٢) بنك مقيد وغير مقيد بالبورصة في (٢٠) دولة أفريقية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك تستخدم

مخصصات خسائر القروض لتمهيد الدخل، وأن تركيز الملكية Ownership Concentration يزيد إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض. وتوصلت دراسة (Amidu, and Issahaku, 2019) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs أدى إلى خفض سلوك إدارة الأرباح Earnings Management الهادف إلى تضليل المستثمرين، كما أدى تطبيق هذه المعايير إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية High-quality earnings للبنوك الأفريقية.

واستهدفت دراسة (Toumeh& Sofri, 2019) مراجعة أدبيات تقنيات إدارة الأرباح من منظور معايير التقارير المالية الدولية، وأظهرت نتائج الدراسة شرعية إدارة الأرباح إذا كانت ضمن حدود معايير التقارير المالية الدولية. ولقد استهدفت دراسة (Salem, et al.,2020) بيان أثر الافصاح الطوعي Voluntary Disclosure Quality على إدارة الأرباح Earnings Management بين البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥، وتبين أن الافصاح الطوعي عالي الجودة يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تضلل أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية Quality of financial reporting بين بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأظهرت دراسة (Che,et al., 2020) أن مراجعة التقارير المالية للبنوك من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبار Big 4 تخفض من ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، وتؤدي إلى تحسين جودة الافصاح المحاسبي. وقد أظهرت نتائج دراسة (Turegun,2020) أن المنشآت خلال فترة الأزمة الاقتصادية تخفض ممارسات الأسواق الناشئة، وتنخفض الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح أثناء الأزمة الاقتصادية، لأن المستثمرين ربما يكونوا على استعداد لتحمل إنخفاض أداء المنشآت في وقت الأزمة الاقتصادية.

واستهدفت دراسة (Peterson K. Ozili, 2021) بيان ما إذا كانت البنوك الأفريقية التي تم مراجعتها من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبار Big4 تستخدم مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provisions (LLPs) لأغراض إدارة الأرباح Earnings

Management قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية مع التركيز على تمهيد الدخل Income Smoothing كأحد أدوات إدارة الأرباح، وضمت عينة الدراسة عدد (٢٤٩) بنكاً في (٢١) دولة أفريقية. وتم جمع البيانات لسلسلة زمنية عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤ ، لضمان تغطية السلسلة الزمنية دورة اقتصادية كاملة على الأقل، ولتغطية الركود والازدهار الاقتصادي في كل دولة قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الأفريقية تستخدم مخصصات خسائر القروض لتمهيد الدخل، بغرض خفض الأرباح المرتفعة خلال فترة الأزمة المالية العالمية Global Financial Crisis وفي فترة ما قبل الأزمة.

ولقد استهدفت دراسة (Heba, et al,2021) اختبار العلاقة بين قوة منشآت حماية المستثمرين وإدارة الأرباح في ظل أزمة كورونا، وتم استخدام مقياس الاستحقاقات الاختيارية المعدل لجونز، ومؤشر حماية المستثمر المستخرج من تقارير التنافسية العالمية، وضمت عينة الدراسة (٥٥١٩) شركة مدرجة بالبورصة في مجموعة الدول الأثنى عشر خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن قوة مؤسسات حماية المستثمر تخفض من ممارسات إدارة الأرباح، وتضمن جودة الأرباح المحاسبية خلال فترات الأزمات، والركود الاقتصادي والمالي. كما توصلت دراسة (Kjaerland et al., 2021) إلى أن الدول الآسيوية قدرت مبالغ أقل من الاستحقاقات الاختيارية، لخفض الأرباح بشكل متعمد في فترة الأزمة الاقتصادية، بهدف تضخيم الأرباح في السنوات المقبلة.

واستهدفت دراسة (Naznin Sultana Chaity and K.M. Zahidul Islam, 2021) بيان العلاقة بين كفاءة البنوك Bank Efficiency من حيث الإلتزام بإرشادات حوكمة المنشآت Corporate Governance Guidelines، ومدى ممارسة إدارة الأرباح، وتم جمع بيانات الدراسة من القوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة المقيدة ببورصة بنجلاديش خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦. وأظهرت نتائج هذه الدراسة استخدام البنوك لإدارة الأرباح من خلال تقدير مخصصات خسائر القروض، وقد بلغ متوسط مخصصات خسائر القروض (٤٢.٤٩٪)، ومتوسط مستوى كفاءة البنوك (٨٠.٨٤٪)، وتبين

وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين إدارة الأرباح ودرجة كفاءة البنوك، ويعني ذلك أنه مع زيادة كفاءة البنوك تقل ممارسة إدارة الأرباح.

ولقد استهدفت دراسة (Vanica Serly and Adela Yohana, 2021) بيان الفروق بين إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية Islamic Banks ، وإدارة الأرباح في البنوك التقليدية Conventional Banks خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩، لعينة مكونة من (٣٤) بنك. وأظهرت النتائج وجود فروق معنوية في ممارسة إدارة الأرباح بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وأن إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية أقل من إدارة الأرباح في البنوك التقليدية. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية Institutional Ownership على إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية، بينما لا تؤثر الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح في البنوك التقليدية، ولا يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية Family Ownership على إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتؤثر الملكية الأجنبية Foreign Ownership على إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية، بينما لا تؤثر الملكية الأجنبية على إدارة الأرباح في البنوك التقليدية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هيكل الملكية Ownership Structure يؤثر معنوياً على إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لهيكل الملكية على إدارة الأرباح في البنوك التقليدية.

واستهدفت دراسة (Cristina and Tiago, 2022) بيان العلاقة بين إدارة الأرباح والمسئولية الاجتماعية للشركات، من خلال عينة مكونة من (٣٠٨) شركة بالإتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح والمسئولية الاجتماعية للشركات، وترتبط هذه النتيجة بفكرة أن الأنشطة الاجتماعية لها علاقة بمزيد من السلوك الأخلاقي، وتخفض التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأرباح من منظور السلوك الانتهازي. كما استهدفت دراسة (Guoping Liu and Jerry Sun, 2022) بيان أثر جائحة كورونا COVID-19 pandemic على إدارة الأرباح، وقيمة ملاءمة الأرباح في المنشآت الأمريكية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المنشآت الأمريكية استخدمت الاستحقاقات الإختيارية، لتحفيض الدخل في عام وباء كورونا ٢٠٢٠، لتضخيم الأرباح في الفترات المقبلة، وقد انخفضت القوة التفسيرية ومعامل الإنحدار

للأرباح في عام ٢٠١٩ بالمقارنة بعام ٢٠٢٠، كما تشير النتائج إلى أن الأرباح المحاسبية قد أصبحت أقل أهمية في عام وباء كورونا ٢٠٢٠، مما يضعف فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الاستثمار. وأظهرت دراسة (Lisa A. Eiler,et al., 2022) انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالمنشآت في المكسيك بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ويكون هذا الانخفاض كبير في المنشآت المسجلة بالبورصة بالمقارنة بالمنشآت غير المسجلة بالبورصة، وذلك من خلال تحليل بيانات سلسلة زمنية للفترة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١، والفترة بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥.

٢/٣ تقييم الدراسات السابقة:

تم مراجعة الأدب المحاسبي فيما يخص إدارة الأرباح بالبنوك التجارية باستخدام مخصصات خسائر القروض، وقد تبين إهتمام العديد من الباحثين بموضوع إدارة الأرباح في مجال الصناعة البنكية. وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة في بيئات دولية مختلفة، فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود أدلة على إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح في البنوك، بينما توصلت دراسات سابقة أخرى إلى عدم وجود أدلة على إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح في البنوك.

ولم تتطرق الدراسات السابقة إلى قياس تأثير تطبيق معايير المحاسبة المحلية بهذه الدول على سلوك إدارة الارباح، وتتناول الدراسة الحالية دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من أنشطة إدارة الأرباح في البنوك الخاصة المصرية، وفي ظل تعديلات معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية، وتركز الدراسة الحالية على مخصصات خسائر القروض بإعتبارها أحد أهم أدوات إدارة الأرباح في البنوك، بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تضر بمصالح مستخدمي التقارير المالية في البنوك المصرية، وتحقيقاً لجودة الأرباح المحاسبية، مما يعطي الدراسة الحالية تطبيقاً على بيئة الأعمال المصرية أهمية علمية وعملية.

٣/٣ صياغة الفروض:

تم اشتقاق فروض الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، وصياغة هذه الفروض، وفقاً لطبيعة مشـــكلة وأهداف الدراســـة ومتغيراتها، وتم عرض هذه الفروض في الدراسة التطبيقية.

٤- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيســي للدراســة وفقاً لطبيعة المشــكلة البحثية في بيان دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من إدارة الأرباح في البنوك المصــرية، ويشــتق من الهدف الرئيسي للدراسة مجموعة أهداف فرعية هي كما يلي:

١- بيان أثر صافي الربح الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية المصرية الخاصة قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

٢- بيان أثر صافي الربح الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية المصرية الخاصة بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

٣- بيان مدى ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

٥- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١/٥ الأهمية العلمية للدراسة:

تنبع الإهمية العلمية للدراسة من إرتباطها بمشكلة إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسـائر القروض في البنوك، وهي من القضـايا الهامة التي لاقت مزيداً من الاهتمام والجدل المحاسـبي من الباحثين المعاصـرين بشـكل عام، وبالأخص على مسـتوى قطاع الصـناعة المصـرفية، مما يؤكد أهمية التأصـيل العلمي لقضـية إدارة الأرباح في البنوك، بالإضـافة إلى التأصيل العلمي للعلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح.

٢/٥ الأهمية العملية للدراسة:

تساهم هذه الدراسة استكمالاً لمساهمات الدراسات السابقة في قياس مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية على أنشطة إدارة الأرباح في البنوك المصرية، وتساعد هذه الدراسة الجهات المهنية المسئولة عن إعداد المعايير المحاسبية في التعرف على مدى ملائمة المعايير المحاسبية بشكل عام في الحد من سلوك إدارة الارباح، ومن ثم تساعد هذه الدراسة واضعي هذه المعايير المحاسبية على تصحيح توقعاتهم المستقبلية حول المعايير المحاسبية التي يرغبون في تطبيقها على القطاع المصرفي المصري. كما تساهم هذه الدراسة في بيان أهمية جودة التقارير المالية التي تعدها البنوك لمستخدمي هذه التقارير من المساهمين والمستثمرين، والجمهور، والجهات الرقابية، وغيرها من الجهات والأفراد مستخدمي هذه التقارير.

وتنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة – إستناداً إلى ما سبق– لمنظمي القطاع المصرفي الذين يرغبون في الحصول على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية، لتحقيق الرقابة الفعالة على البنوك، وواضعي السياسات المالية الذين يتطلعون إلى نظام مالي سليم خالي من التلاعب بالأرباح، والمستثمرين الذين يريدون معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة، لمساعدتهم على ترشيد قرارات الاستثمار، والبنوك التي ترغب في الاستقرار المالي من أجل تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

٦- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك التجارية الخاصة في مصر، دون باقي البنوك الأخرى العاملة بالقطاع المصرفي التابعة لاشراف البنك المركزي المصري، لزيادة ممارسات إدارة الأرباح في هذه البنوك. كما تقتصر الدراسة التطبيقية على مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح في البنوك، دون غيرها من المخصصات التي تكونها البنوك التجارية، ودون غيرها من أدوات إدارة الأرباح في البنوك التجارية، كما يتعلق التطبيق بكل من البنوك المصرية التجارية الخاصة المسجلة وغير المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، كما تقتصر الدراسة على المعايير المحاسبية المعدلة بما يخدم أهداف الدراسة، دون غيرها من المعايير.

٧- منهج الدراسة:

إعتمد الباحثان على كل من المنهج الاستنباطيDeductive Approach، والمنهج الاستقرائي Inductive Approach، وذلك إتساقاً مع الدراستين النظرية والتطبيقية، حيث تم استخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة، واشتقاق الفروض، وذلك من خلال الإطلاع على ما أمكن التوصل إليه من الأدب المحاسبي المرتبط بموضوع الدراسة، من خلال الإطلاع على المقالات العلمية، والدوريات والمراجع، وشبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية الخاصة العاملة في البيئة المصرية، لإختبار فروض الدراسة، وتقديم الدليل العملي الذي يؤكد صحة أو عدم صحة هذه الفروض، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات الفعلية التي تم جمعها من التقارير المالية المنشورة لهذه البنوك.

٨- خطة الدراسة:

يتناول الباحثان في خطة الدراسة إنطلاقاً من مشكلة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها، وفي إطار حدود هذه الدراسة النقاط التالية:

- الدراسة النظرية
- الدراسة التطبيقية
- الخلاصة والنتائج والتوصيات
- الدراسات المستقبلية المقترحة
- مراجع الدراسة

١/٨ الدراسة النظرية:

١/١/٨ الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح بالقطاع المصرفي:

١/١/١/٨ ماهية وطبيعة إدارة الارباح:

حظيت إدارة الأرباح بإهتمام العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة، وتعرف إدارة الأرباح بأنها نية إدارية للتلاعب في عملية إعداد التقارير المالية، لتحقيق بعض المكاسب الخاصة لأطراف محددة (Naznin Sultana Chaity and K.M. Zahidul Islam, 2021)، وقد تعددت تعريفات إدارة الأرباح بالفكر المحاسبي المعاصر وبخاصة في العشرين

سنة الأخيرة . وتستخدم الإدارة المالية الحكم الشخصي والتقدير في هيكلة العمليات، من أجل تغيير الأرباح، وبالتالي يختلف مفهوم إدارة الأرباح عن مفهوم الإحتيال Fraud ، فيتضمن الاحتيال تعمد الغش والخداع (Goncalves and Coelho, 2019)، وتفترض الدراسات السابقة منظورين لإدارة الأرباح هما: منظور السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior Perspective، ويعتمد على فرضية أن المديرين يحاولون تضليل المستثمرين، من أجل السعي وراء مصالحهم الخاصة، ومنظور الإشارة Signaling Perspective الذي يوضح أن المديرين التنفيذيين يستخدمون معرفتهم وأحكامهم بشأن المعاملات للتواصل مع الآخرين، وتقديم معلومات داخلية للمستثمرين مثل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، والأداء المستقبلي اللمنشأة. (Gaio et al. , 2020) . ويعتبر المنظور السائد في إدارة الأرباح منظور السلوك الانتهازي الذي يترتب عنه عدم تماثل المعلومات المحاسبية المقدمة لأصحاب المصلحة Stakeholders، ويمنع أصحاب المصلحة من الوصول إلى المعلومات المحاسبية ذات الصلة. (Cristina and Tiago,2022).

ويمكن لإدارة المنشأة ممارسة سلوك إدارة الأرباح بشكل فعال أو بطريقة انتهازية، وقد تنقل إدارة الأرباح المعلومات الخاصة بكفاءة الأداء المستقبلي للمستثمرين، وفقاً لنظرية الإشارة Signaling Theory. وقد تمارس إدارة المنشأة إدارة الأرباح، بهدف التلاعب الانتهازي بالأرباح، لتحقيق مصالح خاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى من أصحاب المصلحة، وفقاً لنظرية الوكالة Agenst Theory، ويكون هدف إدارة الأرباح خفض الدخل، أو زيادة الدخل، أو تمهيد الدخل. ويؤدي الركود الاقتصادي إلى تحفيز إدارة المنشآت إلى استخدام السياسات المحاسبية بشكل كبير، بهدف إدارة الأرباح (Guoping Liu and Jerry Sun,2022). وقد تكون استراتيجية التخلص من الخسائر Big Bath Strategy بشكل كلي خلال فترة الأزمة غير مجدية في حالة استمرار الأزمة الاقتصادية لأكثر من فترة مالية كما هو الحال في أزمة كورونا العالمية Corona Global Crisis ، نتيجة لتداعيات أزمة كورونا الاقتصادية طويلة الأجل. (Jorda et al., 2020) ، (The British Academy, 2021).

ولقد عرف (Healy & Wahlen , 1999) إدارة الأرباح بأنها العملية التي تحدث عندما يستخدم المديرون الحكم الشخصي عند إعداد التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات، لتغيير التقارير المالية، بهدف تضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي اللمنشأة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية. وقدم (Ronen, J., & Yaari, 2008) ثلاثة مستويات وتعريفات لإدارة الأرباح، تتمثل في المستوى الأبيض، والمستوى الرمادي، والمستوى الأسود، ويعبر المستوى الأبيض عن إدارة الأرباح من خلال استغلال مرونة الاختيارات المحاسبية لصالح الإدارة، للإشارة إلى المعلومات الخاصة للمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية. ويعبر المستوى الرمادي عن إدارة الأرباح من خلال اختيار المعالجات المحاسبية الانتهازية، لأغراض وخيارات إدارية، بينما يعبر المستوى الأسود عن إدارة الأرباح من خلال الخداع والاحتيال والبيانات المالية المضللة.

ويمكن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، ويتم تصنيف الاستحقاقات من حيث الرقابة الإدارية إلى استحقاقات اختيارية واستحقاقات غير اختيارية، كما يتم تصنيف الاستحقاقات من حيث الفترة الزمنية إلى استحقاقات طويلة الأجل واستحقاقات قصيرة الأجل. ويمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال قيام الإدارة بتعديل الاستحقاقات على المدى القصير من خلال الاعتراف بالإيرادات قبل استلام النقدية، وافتراض وجود مخصص غير كاف للديون المعدومة، والتقديرات الخاصة بالمخزون، والتقديرات المرتبطة بالمدينين والدائنين، كما يمكن ممارسة إدارة الأرباح عن طريق تعديل الاستحقاقات طويلة الأجل، ومثال لذلك اتباع سياسة معينة للإهلاك والاستهلاك وتغيير هذه السياسة. وقد تمارس الإدارة سلوك إدارة الأرباح من خلال التحكم في الأنشطة التشغيلية للمنشأة، للتأثير على الأرباح والتدفقات النقدية، ويطلق على هذا السلوك إدارة الأرباح الحقيقية Real Earnings Management.(Sarah and Bilel, 2021).

وتوجد العديد من العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح، ويعد من أهمها حوكمة الشركات Corporate governance، هيكل الملكية Ownership structure، المراجعة الخارجية External Audit، حجم المنشأة Company Size، عوامل الصناعة Industry

Factors، الأداء المالي Financial Performance. Osho, Augustine & Ogodor (Blessing 2018 ، (Manks & Minnow 2008)، (Alhadab & Clasher, 2018)، (Badolato et al., 2014 ، (O'Callaghan, et al., 2018)، (Alves, 2012)، (Yang et al., 2008)، (Mitani, 2010)، (Nawaiseh, 2016)، (Türegün) (Du and Shen, 2018)، (,2018 (Jiao et al., 2007)، (Shirzad et al., 2015)، (Doukakis, 2014).

وتوجد العديد من الآثار السلبية المترتبة عن إدارة الأرباح، ويعد من أهمها تخفيض قيمة المنشأة، التأثير السلبي على المعايير الأخلاقية، إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، العقوبات الاقتصادية. (Nia, et al., 2015) ، (Clikeman, 2003) ، (Gunny,2010) (Desai et al., 2006) ، (Cupertino et al., 2016).

ويعرف الباحثان إدارة الأرباح بأنها عملية تدخل متعمد وهادف من الإدارة لتغيير التقارير المالية، من خلال تقدير الاستحقاقات الاختيارية، واستخدام السياسات والبدائل المحاسبية، بهدف التلاعب بالأرباح المحاسبية، لتحقيق أغراض خاصة، والتحكم في الأنشطة التشغيلية للتأثير على الأرباح والتدفقات النقدية من خلال الأنشطة الحقيقية اللمنشأة. ويرى الباحثان أنه قد تمارس المنشأة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، أو إدارة الأرباح على أساس الأنشطة الحقيقية، أو تمارس كلا النوعين من إدارة الأرباح بحسب حاجة الإدارة ، والظروف التي تواجها سواء كانت داخلية أم خارجية.

٢/١/١/٨ نظرية المحاسبة الإيجابية: Positive Accounting Theory

تفسر نظرية المحاسبة الإيجابية Positive Accounting Theory كيفية تعامل إدارة المنشأة مع المعايير المحاسبية عن طريق اختيار أحد السياسات المحاسبية من بين البدائل المتاحة، وتم تقديم هذه النظرية لأول مرة عام ١٩٨٦ بواسطة (Watts and Zimmerman,1986) ، لتفسير الممارسات المحاسبية من جانب الإدارة والمحاسب، دون تحديد الممارسة اللاحقة التي يجب على المنشأة اتباعها، ويمكن للمنشأة وفقاً لهذه النظرية اتباع نوعين من السلوكيات هما: السلوك المفيد Beneficial Behavior ، أو السلوك الإنتهازي Opportunistic Behavior (Mahjoub and Miloudi, 2015)، وتقدم

نظرية المحاسبة الإيجابية ثلاثة افتراضات تفسيرية، لشرح استخدام إدارة الأرباح من جانب المديرين كما يلي: (Watts and Zimmerman, 1990)

أ- خطط التعويضات: Compensations Plans

يقوم هذا الافتراض على أساس تصرف المديرون بشكل انتهازي، وذلك عندما يكون لدى المنشأة خطط تعويضات ومكافآت من خلال قيام الإدارة باستخدام طرق محاسبية تزيد من الأرباح المعلنة، وتزيد من المكافآت التي تحصل عليها الإدارة.

ب- عقود الديون: Debt Contracts

يقوم هذا الافتراض على أساس إختيار المديرون الأساليب والسياسات المحاسبية التي تزيد الدخل، بغرض تخفيض شروط عقود التمويل، وتخفيض تكاليف التعثر في سداد الديون.

ت- العملية السياسية: Political Process

يقوم هذا الافتراض على أساس إختيار المديرون الأساليب والسياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح، بهدف تجنب التكاليف السياسية Political Costs، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن المنشآت التي تتهم بقضايا احتكار، أو أي قضايا سياسية أخرى يكون لديها دوافع قوية لإدارة الأرباح، لتبدو أقل ربحية، لتجنب التكاليف السياسية. (Sarah & Bilel, 2021).

ويرى الباحثان أن نظرية المحاسبة الإيجابية قدمت الأساس الواقعي لإدارة الأرباح في منشآت الأعمال، وقد أظهرت هذه النظرية الدوافع التي تحفز الإدارة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح، سواء كان هذا السلوك انتهازياً، أو كان في صالح المنشأة، وقد ساهمت هذه النظرية في تحديد دوافع إدارة الأرباح، للحد من السلوك الإنتهازي للإدارة الهادف إلى التلاعب بالأرباح.

٣/١/١/٨ نظرية الوكالة:Agency Theory

تعتبر نظرية الوكالة Agency Theory من أبرز النظريات التي تفسر إدارة الأرباح، وقد تم تقديم مفهوم هذه النظرية من جانب (Jensen and Meckling, 1976)،

لتفسير العلاقة بين الإدارة والمساهمين، حيث يسمح المساهمون للوكيل (المديرين) بإتخاذ قرارات نيابة عنهم في علاقة تعاقدية (Kazemian & Sanusi, 2015). وقد تتعارض مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين، لأن لكل أصحاب المصلحة دوافع ذاتية. وقد يؤدي الفصل بين الإدارة والملكية إلى سوء سلوك من جانب المديرون، وتضارب المصالح ، حيث يمكن للمديرين تنفيذ الإجراءات التي تخدم مصالحهم على حساب الأطراف الأخرى أصحاب المصلحة. (Fuad & Wahyu, 2017). وتستخدم نظرية الوكالة لشرح وحل مشكلات العلاقة بين الإدارة والمساهمين في اتخاذ القرارات التي تخص نشاط المنشأة. Handayani (& Ibrani, 2019).

ويرى الباحثان أن نظرية الوكالة تفسر العلاقة بين الإدارة والمساهمين، وتقدم هذه النظرية الأساس الواقعي لإدارة الأرباح في منشآت الأعمال، نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة، وذلك بإعتبار الإدارة تعد وكيلاً عن المساهمين. وتتضمن الوكالة إدارة أرباح وتكاليف وكالة، وأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في انتاج معلومات محاسبية عالية الجودة، مما يخفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، الأمر الذي يخفض تكاليف الوكالة، ويحد من سلوك إدارة الأرباح.

٢/١/٨ دوافع إدارة الإرباح: Earnings Management Motivations

تختلف دوافع إدارة الأرباح Earnings Management Motivations من شركة لأخرى، وقد كشفت دراسة (Nia,et al., 2015) عن عاملين رئيسيين لإدارة الأرباح هما: الحافز الانتهازي للإدارة، لتحقيق بعض المصالح الشخصية، وحافز الكفاءة الذي يحسن صورة المنشأة، ويجذب أطرافها الخارجية. ويعد من أهم دوافع إدارة الأرباح بالبنوك التجارية إعطاء إيحاءات للمستثمر المرتقب والمحللين الماليين بقدرة الإدارة على تحقيق معدلات أداء عالية تنعكس في النهاية على أسعار الأسهم، وحصول الإدارة على نسب من الأرباح الموزعة، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية والتعليمات، أو القواعد الصادرة من البنك المركزي، وصرف أنظار الجهات الرقابية السيادية كالجهاز الضريبي عن الأرباح التي تحققها هذه البنوك.(Haeyoung Ryu, 2014) .

وتوجد مجموعة من الحوافز الاقتصادية والمالية لإدارة الأرباح في أدبيات المحاسبة يمكن أن تحقق تلبية لتوقعات المحللين، مما ينتج عنه قيمة المنشأة، وخفض تكاليف التمويل، وسهولة الوصول إلى الائتمان، لتجنب انتهاكات الديون في المنشآت المتعثرة مالياً، وتحفيز المديرين من خلال الحوافز المالية التي تعتمد على مؤشرات مثل سعر السهم. (Goncalves and Coelho , 2019). وقد تمارس المنشآت إدارة الأرباح لأسباب مالية، أو لتوفير أرباح لفترات مستقبلية (Gaio, et al., 2021)، ويؤدي إختلاف مجالس الإدارة في المنشآت إلى خفض حدة إدارة الأرباح (Goncalves, et al., 2019). كما تستخدم إدارة الأرباح لإخفاء الأداء المالي الحقيقي للمنشأة من أجل تضليل مستخدمي التقارير المالية، وتستخدم إدارة الأرباح لنقل المعلومات الخاصة إلى المستثمرين لأغراض محددة. (Marhaiel and Sherer , 2017). وقد أدت الأزمة المالية العالمية Global Financial Crisis في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وترجع الزيادة في إدارة الأرباح إلى التغييرات في الحوافز الإدارية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية، وقد زادات ممارسات إدارة الأرباح، لتحقيق تقييم أعلى لأسهم المنشآت، ولتجنب مخالفة التعاقدات المرتبطة بالسندات. (Miranda-Lopez, J. & Valdovinos-Hernandez, 2019).

وقد قسم (Healy and Wahlen,1999) دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع أساسية هي: دوافع سوق رأس المال Capital Market Motivations، ودوافع التعاقد Contracting Motivations، والدوافع التنظيمية Regulatory Motivations، وتعتبر دوافع سوق رأس المال من أهم دوافع إدارة الأرباح، للتلاعب في البيانات المالية، والرغبة في التأثير على أسعار الأسهم، وتحسين نتائج المنشأة على المدى القصير، لإعتماد أسهم المنشأة بشكل أساسي على الأرباح، ولاستخدام المحللون الماليون البيانات المالية لتقييم أسهم المنشأة، ولتلبية توقعات المستثمرين التي تعد حافزاً قوياً لإدارة الأرباح.(Sarah & Bilel, 2021).

وقد يكون الدافع لإدارة الأرباح لدى المديرين العقود المبرمة بين المنشأة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعتمد الأطراف الأخرى على البيانات المالية لمراقبة هذه العقود، سواء كانت عقود اقراض، أو عقود تعويضات إدارية. وتمارس البنوك الأوروبية إدارة الأرباح على

نطاق واسع من خلال مخصصات خسائر القروض، للوفاء بشروط التعاقدات، ومنح الإدارة المكافآت والحوافز. (Alhadab and Al-Own,2019). كما قد يكون الدافع لإدارة الأرباح لدى المديرين تنظيمياً من خلال اللوائح والتشريعات، لتلبية متطلبات هذه التشريعات، وتخضع صناعات مثل البنوك وشركات التأمين لمتطلبات تشريعية وكفاية رأس المال، قد تكون حافزاً للمديرين للتلاعب بالبيانات المالية، وممارسة إدارة الأرباح.(Nia, et al., 2015).

٣/١/٨ أساليب إدارة الأرباح بالبنوك التجارية:

يمكن إدارة الأرباح من خلال العديد من الأساليب، ويوجد ما يطلق عليه مصطلح "إدارة الأرباح الحقيقية" Real Earnings Management الذي يرتبط بتغيير القرارات التشغيلية العادية، لتغيير الأرباح التي يتم الافصاح عنها، ومن بينها قرارات تخفيض النفقات التقديرية مثل تكاليف الإعلان، أو قرار منح خصومات لزيادة المبيعات. كما ترتبط إدارة الأرباح الحقيقية بتغيير الهيكل التشغيلي والاستثماري والتمويلي للمنشأة، من أجل الحصول على أرباح أكبر في الفترة الحالية. كما يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات Accruals، وتعتمد إدارة الأرباح بالاستحقاقات على المرونة المحاسبية، ودرجة سيطرة المراجعين، والهيئات التنظيمية.(Zang, 2012). وتتكون الأرباح المحاسبية من عنصرين هما: التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات، ويمكن للمديرين إدارة الاستحقاقات من خلال اصدار الأحكام التقديرية المسموح بها في قياس وتسجيل الاستحقاقات المحددة. ويجب تقسيم الاستحقاقات إلى استحقاقات اختيارية DiscretionaryAccruals ، واستحقاقات غير اختيارية Non-discretionary Accruals، لتحديد درجة التأثير التعسفي للمديرين من خلال الاستحقاقات الاختيارية.(Brian Lee & William Vetter, 2015)

ويعتبر من أهم وسائل إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الاستحقاقات الاختيارية بإستخدام مخصصات خسائر القروض الممنوحة للعملاء، ويمكن أن تزداد هذه المخصصات أو تقل بحسب الحاجة، فان كان صافي ربح التشغيل أكبر من المستويات المقبولة يتم زيادة قيمة المخصصات، وإن كانت قيمة الأرباح دون المستويات المقبولة فما على إدارة البنك سوى تخفيض قيمة المخصصات، وإستخدام أساس الإستحقاق في إدارة الأرباح ، ومن أهم

التطبيقات المرتبطة بذلك إستخدام الإحتياطيات بأشكالها المختلفة، للحد من مخاطر التذبذب في القيمة Volatility، بحيث تكون الإستراتيجية الأساسية ممثلة في إستخدام الإحتياطيات في الوقت المناسب الذي يحقق أعلى منفعة لمديري البنوك، وبخاصة عندما تنخفض الأرباح، وإستخدام إستهلاك الشهرة في تعديل رقم صافي الربح للمستوى الذي يحقق أعلى منفعة ممكنة للإدارة. وتوجد إمكانية لإستخدام أنشطة البنك الرئيسية كوسيلة للخداع وإدارة الأرباح، وأهمها إستخدام الصفقات المرتبطة بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع. (Mary E., Barth 2012). وتوجد العديد من أساليب إدارة الأرباح في منشآت الأعمال بشكل عام، ويمكن عرض أهمها على النحو التالي: (Levitt, 1998):

أ- تصفية الرواسب: BigBath

يرتبط هذا الأسلوب بالمنشآت كبيرة الحجم التي تقوم بإعادة الهيكلة Restructuring، والتخلص من كافة الخسائر مرة واحدة، ويطلق على هذه العملية تنظيف الميزانية Balance sheet Cleaning (Levitt ,1998)، وتهدف الإدارة من هذا الأسلوب تحقيق أرباح أفضل في الفترات المالية القادمة، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة تواجد إدارة جديدة للمنشأة.(Nieken and Sliwka, 2015).

ب-محاسبة الاستحواذ الإبداعية:Creative acquisition accounting

يتم استخدام هذا الأسلوب عندما تستحوذ شركة على شركة أخرى، فتمارس الإدارة سلوك إدارة الأرباح من خلال تصنيف جزء من تكلفة الشراء على أنه نفقات بحوث وتطوير تحت التشغيل (Levitt ,1998). ويوفر معيار التقارير المالية الدولي IFRS.3 الخاص بتجميع الأعمال Business Combinations ارشادات للمعالجة الخاصة بالاستحواذ Acquisition ، وكيفية تخصيص تكلفة الشراء، ولكنه يترك الفرصة للتلاعب بمستويات الإهلاك.(Shah & Butt, 2011).

ت-تأجيل الإعتراف بالإيرادات: Cookie Jar Reserves

يستخدم أسلوب تأجيل الإعتراف بالإيرادات Cookie Jar Reserves عند تقدير مصروفات أكبر للفترة الحالية، لتخفيض المصروفات في الفترات اللاحقة،

وتعزيز الإيرادات المتوقعة (Omar, et al., 2014). وتقوم بعض المنشآت بتأجيل الإعتراف بالإيرادات لعام لاحق لزيادة أرباح هذا العام. (Toumeh & Yahya, 2019). ويقوم المديرون بتخفيض نفقات العام المقبل، لتضخيم أرباح العام المقبل على حساب العام الحالي، وتأجيل الإعتراف بالإيرادات (Chhabra, 2016)، وقد تقوم الإدارة بتكوين إحتياطي من خلال تأجيل الإعتراف بالإيرادات، ويتم استخدام هذه الإيرادات في السنوات ذات الأداء المالي الضعيف للمنشأة، لزيادة الأرباح في هذه السنة.(Caylor and Chambers, 2015).

ث-سوء تطبيق مبادئ المحاسبة: Immaterial misapplications of accounting principles

يقصد به تعمد ارتكاب أخطاء في البيانات المالية، بحجة أن المبالغ غير جوهرية، وليس لها تأثير على البيانات المالية (Levitt ,1998)، ويستخدم هذا الأسلوب عندما تتجاهل الإدارة بعض الأخطاء تحت افتراض أنها غير جوهرية، وليست لها تأثير على انخاذ القرار.(Wokukwu, 2019).

ج- الإعتراف المبكر بالإيرادات: Premature recognition of revenue

يمكن أن تتعمد الإدارة الإعتراف المبكر بالإيرادات، وذلك في التوقيت غير المناسب، للتلاعب بالأرباح، فقد تعترف بالإيرادات قبل اتمام البيع، وقبل تسليم المنتج للعميل، أو قد تعترف بالإيرادات في وقت لا يزال لدى العميل خيارات لإنهاء البيع أو تأخيره، مما يفتح الباب أمام التلاعب بالأرباح من جانب المديرين التنفيذيين للشركات.(Carruth, 2002).

ح- تمهيد الدخل: Income Smoothing

يعتبر تمهيد أو تسوية الدخل Income Smoothing عملية يقوم بها مديروا المنشآت، لتسوية تقلبات الأرباح باستخدام مبادئ المحاسبة (Lyu, et al., 2017) ، وتهدف عملية تمهيد الدخل إلى تخفيض تقلبات الأرباح، وتحقيق توقعات المساهمين لأداء المنشأة (Caballero &rishnamurthy, 2008). وتمارس الإدارة تمهيد الدخل سعياً وراء الحصول على المكافآت، وسد الفجوات الناتجة عن

عدم الكفاءة الإدارية في تلبية التوقعات، وخاصـــة عندما يوجد اختلاف في الدخل بين المســاهمين وأصــحاب المصــالح الأخرى.(Grace Oyeyemi, et al., 2021). وتعد عملية تمهيد الدخل تقنية محاسبية لتسوية تقلبات الأرباح المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى باستخدام مبادئ المحاسبة (Grace Oyeyemi, et al,. 2021)، ويتم ممارســة ســلوك تمهيد الدخل من جانب الإدارة لتمتعها بالمرونة في اتخاذ الخيارات المحاســبية أو التشــغيلية، للتأثير على مصــداقية المعلومات المحاسبية.(Feng, et al,. 2019)

خ- تقديم معايير جديدة : Introducing New Standards

أدى تغيير بيئة الأعمال، وزيادة التعقيد في أســواق رأس المال إلى إصــدار معايير تقارير مالية جديدة، بقواعد وارشــادات جديدة، وتكمن المشــكلة عند ظهور معيار جديد في التطبيق الطوعي المبكر للمعيار، والذي قد يفتح الباب للإدارة للتلاعب بالأرباح (Chhabra, 2016). وقد سمح بالتطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS.15 الإيرادات من العقود مع العملاء، ومعيار IERS.17 بشأن عقود التأمين، والمعيار IFRS.16 بشأن عقود الإيجار. ويؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على البنود الواردة في القوائم المالية، والتي بدورها تؤدي إلى تغيير الأرباح المحاسبية المنشورة، لذلك يشارك المديرون في ممارسات إدارة الأرباح المشــروعة من خلال التطبيق المبكر أو المتأخر لهذه المعايير، ولا تعد هذه الممارسات عملية احتيالية.(Toumeh & Yahya, 2019)

د- الرهان الكبير على المستقبل : Big Bet on the Future

يتضمن هذا الأسلوب معاملات الأستحواذ AcquisitionTransactionsعلى شركات، وقد توصلت دراسة (Nia et al. , 2015) إلى أن المنشآت التي تدخل في رهان كبير على المســتقبل من خلال الاســتحواذ على شــركة أخرى، لكســب اســتثمار جيد منها. ويمكن للشــركات إدارة الأرباح من خلال عملية الاســتحواذ بإســتخدام تكاليف البحوث والتطوير، وذلك بعدم الافصــاح عن هذه التكاليف في العام المقبل، وبالتالي تعزيز الأرباح المحاسبية. ويؤدي الأستحواذ على شركة لإدارة

الأرباح، وتحقيق أرباح مستقبلية آمنة.(Omar et al. ,2014). ويوضح معيار التقارير المالية الدولية IFRS.3 الارشادات بشأن التعامل مع عملية الاستحواذ، ويجب على الإدارة تطبيق الخطوات المحددة في هذا المعيار قبل الحصول على السيطرة والاستحواذ على كيان معين، لذا فإن إدارة الأرباح تصبح شرعية، لأنها ناتجة عن معالجة محاسبية محايدة. (Toumeh & Yahya, 2019)

ذ- الإهلاك والاستهلاك والاستنفاد: Depreciation, Amortization and Depletion (DAD):

تخضع الأصول المادية للإهلاك Depreciation على مدار عمرها الانتاجي، مثل الآلات والمعدات والمباني، بينما تخضع الأصول غير الملموسة Intangible Assets للإستهلاكAmortization مثل الشهرة، والعلامات التجارية، بينما تخضع الموارد الطبيعية لعملية الاستنفاد (النضوب) Depletion مثل النفط والغاز، وذلك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS.16 . وتتطلب عملية الإهلاك أو الإستهلاك أو الإستنفاد تقديراً من الإدارة لإختيار طريقة معينة، وتحديد العمر الإنتاجي المقدر. ويمكن للإدارة ممارسة سلوك إدارة الأرباح في هذه الحالات (Franceschetti ,2018). وتؤثر التغييرات في العمر الإنتاجي للأصول غير المتداولة على الأرباح المحاسبية، والتي يمكن إعتبارها تلاعباً بالأرباح. (Toumeh & Yahya, 2019).

٤/١/٨ مداخل قياس إدارة الأرباح في الأدب المحاسبي:

إستخدم الباحثون مدخلين رئيسيين لقياس إدارة الأرباح ، حيث يعتمد المدخل الأول على أسلوب تقدير الإستحقاقات الاختيارية المحاسبية ، والثاني مدخل النموذج المحدد، ويعد من أشهر النماذج التي إستخدمت المدخل الأول كل من نماذج (Healy,1985) ، (DeAngelo,1986)، (Jones,1991)، (ModifiedJones,1999)(Healy,1999)، ويمكن عرض أهمها على النحو التالي:

٤/١/٨ /١ نموذج Healy 1985 :

قدم (Healy,1985) نموذج لقياس إدارة الأرباح من خلال قياس قيمة الاستحقاقات الاختيارية، ويحدد النموذج قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية التي يتم طرحها

من الاستحقاقات الإجمالية، للوصول إلى قيمة الاستحقاقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح، وذلك كما يلي:

$$NDACCt = 1/ n \sum(TACCt / At–1)$$

حيث: NDACCt : الاستحقاقات غير الاختيارية المقدرة في السنة (t)

TACCt إجمالي الاستحقاقات في السنة (t)

At : إجمالي الأصول في السنة (t)

t–1 : عدد السنوات في فترة التقدير

٨/١/٤ /٢ نموذج DeAngelo 1986 :

يعتبر نموذج DeAngelo مشابه لنموذج Healy ، ويقيس هذا النموذج الاستحقاقات غير الاختيارية باستخدام إجمالي الاستحقاقات للفترة الماضية مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق، وذلك على النحو التالي:

$$NDACCt = TACCt\text{-}1 / At–2$$

حيث: NDACCt : الاستحقاقات غير الاختيارية المقدرة في السنة (t)

TACCt-1: إجمالي الاستحقاقات في السنة (t-1)

At-2 : إجمالي الأصول في السنة (t-2)

ويعتمد كل من نموذج Healy ، ونموذج DeAngelo بشكل أساسي على طبيعة الاستحقاقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals ، وتعتبر نتائج النموذجين دقيقة وخالية من الأخطاء (Sarah and Bilel, 2021)، ويرى (Lee and Vetter, 2015) أن البيئة والأحداث الاقتصادية تؤثر على نتائج تشغيل المنشآت، لذلك تتغير الاستحقاقات وفقاً لنتائج تشغيل المنشآت. كما يرى الباحثان أن قياس قيمة الاستحقاقات خلال فترة زمنية قد تصل إلى خمس أو عشر سنوات أو أكثر من ذلك لا يعكس القيمة الحقيقية لهذه الاستحقاقات، لأن افتراض ثبات الاستحقاقات غير واقعي، لتغير الظروف الاقتصادية داخل المنشآت وخارجها التي تؤدي حتماً إلى تغير قيمة الاستحقاقات المحاسبية لشركة معينة، ولمجموعة شركات.

٤/١/٨ /٣ قياس إدارة الأرباح وفقاً للإستحقاقات الاختيارية :

يعتمد قياس إدارة الأرباح على مفهوم جودة الإستحقاقات، وتم استخدامه في العديد من الدراسات من بينها دراسة (Waweru and Port, 2018) ، (Orazalin and Akhmetzhanov , 2019) ، (Yurt and Ergun,2015) ، (Enomoto et al.,2015)، ومن المتعارف عليه أن الربح المحاسبي اما أن يكون تدفقاً نقدياً من أنشطة التشغيل أو في شكل استحقاقات، وهذه الاستحقاقات تنقسم بطبيعة الحال إلى جزئين، أما الجزء الأول فيسمى بالاستحقاقات غير الإختيارية Non Discretionary Accruals، بينما الجزء الآخر فيسمى بالاستحقاقات الإختيارية Discretionary Accruals. (Silviana, 2006).

ويعتمد مقياس الاستحقاقات الإختيارية على فكرة الإختلاف بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية، ويتم تصنيف الاستحقاقات إلى إستحقاقات اختيارية ، وإستحقاقات غير إختيارية. وتشير الإستحقاقات غير الإختيارية إلى الإستحقاقات العادية غير المتلاعب بها مثل الإيرادات أو المصروفات الإلزامية الخارجة عن سيطرة الإدارة (Heba et al., 2021). وتمثل الاستحقاقات الإختيارية استخدام السلطة التقديرية الإدارية لتغيير الأرباح المحاسبية عمداً، وقد استخدمت الدراسات السابقة الاستحقاقات الإختيارية مقياساً لإدارة الأرباح (Houcine and Halaoua, 2017).

٤/١/٨ /١/٣ نموذج Jones لقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات:

يعد نموذج جونز (Jones, 1991) من أفضل النماذج قوة لإكتشاف وقياس إدارة الأرباح، ويعتبر جونز من الباحثين الأوائل الذين بحثوا في كيفية صياغة نموذج محاسبي يمكنه الكشف عن ممارسة سلوك إدارة الأرباح . وركز نموذج Jones على إجمالي الاستحقاقات كمصدر لإدارة الأرباح، ويتم استخدام الاستحقاقات الاختيارية من جانب المديرين للتلاعب بالأرباح. ويتحكم نموذج Jones في المتغيرات الاقتصادية، ويراعي عدم استقرار الاستحقاقات غير الاختيارية على مر السنوات أو بين المنشآت (Lee and Vetter, 2015)، ويفترض نموذج (Jones, 1991) عدم وجود مشاكل محاسبية في الاعتراف بالإيرادات مثل تأخير شحن المنتجات، لتأجيل الاعتراف بالإيرادات (Sarah and

(Bilel, 2021)، ويمكن عرض هـذا النموذج على النحو التـالي : (Orazalin and Akhmetzhanov , 2019)

TAit / Ait -1 = αi [1/ Ait -1] + B1i [ΔREVit/ Ait -1]+ B2i [PPEit/ Ait -1] + eit

حيث:

TAit = الاستحقاقات الاجمالية ل للمنشأة (i) في السنة (t).

ΔREVit = التغير في الإيرادات للمنشأة (i) في السنة (t) ناقص الإيرادات في السنة (t-1)

PPEit = إجمالي قيمة الممتلكات والمعدات للمنشأة (i) في السنة (t).

Ait -1 = إجمالي الأصول في السنة (t-1) للمنشأة (i) في السنة (t).

Eit = الخطأ العشوائي للتقدير للمنشأة (i) في السنة (t).

وتقاس الإسـتحقاقات الإجمالية الفعلية بالفرق بين صـافي الربح قبل البنود العادية وصـافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

٨/١/٤ /٢/٣ نموذج Dechow (نموذج Jones المعدل) لقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات:

قدم (Dechow,et al., 1995) ما يسـمى بنموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995) ، لتخفيض الأخطاء في قياس الاسـتحقاقات الاختيارية، ويضـيف هذا النموذج المعدل تغيير الاسـتحقاقات، ليعكس مدى تدخل الإدارة في التلاعب بالأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات الآجلة. ويمكن للإدارة ممارسـة إدارة الأرباح من خلال تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد، ويعتبر نموذج Dechow,et al., 1995 أكثر موثوقية، ويسـتخدم على نطاق واسـع بين الباحثين في قياس إدارة الأرباح.(Oza & Yelkenci, 2018)، وقد أظهرت دراسـة (Quy and Nhan,2017) أن نموذج Jones, 1991 يوفر قوة تفسـيرية أكثر فاعلية من نموذج Modified Jones, 1995. ويفترض نموذج Dechow,et al., 1995أن التغيرات في المبيعات الآجلة ناتجة عن إدارة الأرباح (Paulo & Martins, 2009)، ويتضمن تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

NDAit = α1 (1/At-1) + α2 (ΔREVit-ΔRECit) + α3 PPEit + eit

حيث :

NDAit= الاستحقاقات الإجمالية غير الاختيارية للمنشأة (i) في السنة (t).

PPEit = إجمالي قيمة الممتلكات والمعدات والأدوات

ΔREVit-ΔRECit = الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في اوراق القبض والعملاء للمنشأة (i) في السنة (t).

Ait -1 = إجمالي الأصول في السنة للمنشأة (i) في السنة (t).

Eit = الخطأ العشوائي للتقدير للمنشأة (i) في السنة (t).

وتقاس الإســـتحقاقات الإجمالية الفعلية بالفرق بين صـــافي الربح قبل البنود العادية وصـــافي التدفقات النقدية من أنشـــطة التشـــغيل. ويمكن الوصـــول الى قيمة الإســـتحقاقات الإختيـارية تبعاً نموذج ، (Dechow, et al., 1995) والـذي يطلق عليـه نموذج جونز المعدل Modified Johes Model ، وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى : الحصـول على قيمة الإستحقاقات الإجمالية (المفصـح عنها بالقوائم المالية) ويتم الوصول اليها كما ذكر Hribar and Collins (2000) بالمعادلة التالية، وذلك عن طريق قائمتي الدخل والتدفقات النقدية :-

TACCit = EBEit – CFOit..... (1)

حيث :

TACCit = قيمة الاستحقاقات الإجمالية للمنشأة (i) في السنة (t).

EBEit = صافي الربح قبل البنود غير العادية للمنشأة (i) في السنة (t).

CFOit = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للمنشأة (i) في السنة (t).

الخطوة الثانية : يتم الحصـول على قيمة الإسـتحقاقات الإجمالية المتوقعة، ووفقاً للدراسـات السابقة يتم تقدير معالم النموذج B1 , B2 B3 الذي سيتم من خلاله إحتساب الإستحقاقات غير الإختيارية، ويمكن أن يتم الحصـــول على الإســـتحقاقات المتوقعة بعد تطبيق المعادلة التالية لكل شركة من شركات عينة الدراسة

TACCit / A it - 1= B1 (1 /Ait -1) + B2 [(ΔREVit - ΔRECit) / Ait-1] + B3 (PPEit / Ait-1) +Eit..... (2)

حيث:

TACCit = الإستحقاقات الكلية التي تم الحصول عليها من الخطوة السابقة، للمنشأة (i) خلال السنة (t).

ΔREVit = مقدار التغير في قيمة إيرادات للمنشأة (i) في السنة (t) مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة في نهاية السنة السابقة.

ΔRECit = مقدار التغير في قيمة حسابات القبض والعملاء للمنشأة (i) في السنة (t) مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة في نهاية السنة السابقة.

PPEit = العقارات والممتلكات والإدوات والآلات الخاصة للمنشأة (i) في السنة (t) مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة في نهاية السنة السابقة.

Eit = الخطأ العشوائي للتقدير للمنشأة (i) في السنة (t)

A it – 1 = قيمة الأصول المملوكة للمنشأة (i) في السنة (t-1).

وكافة عناصر المعادلة مقسومة على قيمة أصول السنة السابقة لكل شركة وهي (A it – 1) .

الخطوة الثالثة : تحديد الإستحقاقات غير الاختيارية العادية (NDACCit) لكل شركة على حدة، ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية :-

NDACCit / A it - 1= B1 (1 /Ait -1) + B2 [(ΔREVit - ΔRECit) / Ait-1] + B3 (PPEit / Ait-1) +Eit..... (3)

الخطوة الرابعة : حساب الإستحقاقات الاختيارية (DACCit) لكل شركة على حدة، والممثلة في الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية TACCit و الإستحقاقات غير الاختيارية NDCCit .

DACCit = TACCit – NDCCit .....(4).

٨/١/٤ /٣/٣ النموذج المقابل للأداء لقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات:

يعتبر النموذج المقابل للأداء The performance-matching model نسخة معدلة من نموذج Jones ، وتم تطوير هذه النموذج بمعرفة (Kothari et al,2005)، وتم إضافة العائد على الأصول Return on Assets (ROA) للسنة السابقة، للتحكم في تأثير أداء

العام السـابق على الاسـتحقاقات الاختيارية المقدرة. ويتم تقدير الاسـتحقاقات الاختيارية كما يلي:

$$NDACCit / A\ it - 1 = B1 + (ROA / Ait - 1) + B2\ [(\Delta\ REVit\ / Ait-1] + B3\ (PPEit / Ait-1) + Eit$$

حيث:

NDACCit = الإستحقاقات غير الاختيارية للمنشأة (i) في السنة (t)

ΔREVit = مقدار التغير في قيمة إيرادات للمنشـأة (i) في السـنة (t) مقسـومة على قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة في نهاية السنة السابقة.

PPEit = العقارات والممتلكات والإدوات والآلات الخاصة للمنشأة (i) في السنة (t) مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة في نهاية السنة السابقة.

ROA = معدل العائد على الأصول Return on Assets

A it – 1 = قيمة الأصول المملوكة للمنشأة في السنة السابقة.

Eit = الخطأ العشوائي للتقدير للمنشأة (i) في السنة (t)

وانتقد (Dechow et al.2012) النموذج المقابل للأداء (Kothari et al,2005) من حيث إضـافة العائد على الأصـول الذي لا يناسـب العينات ذات الحجم الكبير من المنشـآت، والتدفقات النقدية من التشغيل. ويتضمن هذا النموذج مشكلة أخرى تتمثل في زيادة بند الخطأ المعياري، مما يخفض من القوة التفسيرية للنموذج، بينما أظهرت دراسة (Wan, 2018) أن النموذج المقابل للأداء (Kothari et al,2005) يتفوق على نموذج جونز ١٩٩١، ونموذج جونز المعدل ١٩٩٥، وقد اعتمدت دراســة (Keung and Shih, 2014) على النموذج المقابل للأداء، لقياس إدارة الأرباح.

٤/١/٨ /٤/٣ نموذج شائع الاستخدام لقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بالدراسات السابقة:

ورد في العديد من الدراسـات السـابقة ومن بينها دراسـة (Chen, 2010) ، ودراسـة (Enomoto,et al. , 2015) ، ودراسة (Yurt and Ergun, 2015) ، ودراسة (Heba (, et al.,2021)، ودراســة (Teoh, et al., 1998)، ودراســة (Islam, et al ,2011)

نموذج لقياس إدارة الأرباح ، وتم تحديد قيمة الاســـتحقاقات الإختيارية كجزء من إجمالي الاستحقاقات، وذلك كما يلي:

أ- يتم حساب إجمالي الاستحقاقات وفقاً للمعادلة التالية:

$$TACCi;t = \Delta CAt - \Delta Cash - \Delta CLt + \Delta DCLt - DEPt$$

حيث:

TACCit = إجمالي الاستحقاقات للمنشأة (i) في السنة (t).

ΔCAit = التغير في الأصول المتداولة للمنشأة (i) في السنة (t).

ΔCash = التغير في النقدية وما في حكمها للمنشأة (i) في السنة (t).

Δ CLit = التغير في الإلتزامات المتداولة للمنشأة (i) في السنة (t).

Δ DCLit = التغير في في الديون قصيرة الأجل للمنشأة (i) في السنة (t).

DEPit = مصاريف الإهلاك والاستهلاك للمنشأة (i) في السنة (t).

ب-يتم تقدير الإنحدار لجميع المنشآت للتحكم في عدم التجانس الناتج عن الإختلافات في حجم المنشآت، ويتم قياس إجمالي الاستحقاقات وفقاً للمعادلة التالية:

$$TACCt/ At- 1 = \alpha1* 1/ At- 1 + \alpha2*\Delta REVt- \Delta REVCt/ At- 1+ \alpha3* PPEt/ At- 1+Et$$

حيث :

TACCit = إجمالي الاستحقاقات للمنشأة (i) في السنة (t)

At- 1 = إجمالي الأصول في السنة (t-1)

Δ REVt= التغير في الإيرادات في السنة (t) بالمقارنة بالسنة السابقة

Δ REVCt= التغير في الإيرادات – التغير في أوراق القبض المستحقة

PPEit= إجمالي الآلات والممتلكات للمنشأة (i) في السنة (t)

يتم الحصول على الإستحقاقات غير الإختيارية وفقاً للمعادلة التالية:

$$NDACCit/ At- 1= \alpha ^1* 1/ At- 1 + \alpha ^2* \Delta REVit- \Delta REVCit/ At- 1+ \alpha ^3 * PPEt/ At- 1+Eit$$

حيث:

NDACCit = الاستحقاقات غير الإختيارية للمنشأة (i) في السنة (t).

At- 1 = إجمالي الأصول في السنة السابقة

Δ REVit = إيرادات السنة الحالية – إيرادات السنة السابقة

Δ REVCit = إيرادات السنة الحالية – صافي أوراق القبض في السنة السابقة

PPEit= إجمالي الآلات والممتلكات للمنشأة (i) في السنة (t)

Eit= بند الخطأ العشوائي للمنشأة (i) في السنة (t)

ت- قياس قيمة الاستحقاقات الإختيارية وفقاً للمعادلة التالية:

$$DACit = TACCit - NDACCit$$

حيث:

DACit = الإستحقاقات الإختيارية للمنشأة (i) في السنة (t).

TACCit = إجمالي الإستحقاقات للمنشأة (i) في السنة (t).

NDACCit = الإستحقاقات غير الإختيارية للمنشأة (i) في السنة (t).

٨/١/٤ /٣/٥ قياس مدى إدارة الأرباح على أســـاس الاســـتحقاقات وفقاً لمدخل النموذج المحدد:

يعتمد هذا المدخل على صياغة نموذج إنحدار متعدد يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في مخصصات خسائر القروض، وأهمها نسبة صافي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الرقابية قبل نشر القوائم المالية، وآلية قياس مدى ممارسة البنك لسلوك إدارة الأرباح من عدمه تسير وفقاً لإجراءات مفادها أنه إذا كان معامل الإنحدار β1 لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب موجباً، فهذا يعطي دليلاً عملياً على إستخدام المخصصات في إدارة الأرباح، والعكس صحيح ، وتم استخدام هذا المدخل في دراسة (Mary E. Barth et al (2010، ودراسة (Renick van Oosterbosch, 2012)، ويلاحظ شيوع استخدام مدخل النموذج المحدد تطبيقاً على البنوك التجارية، بينما يندر استخدام مدخل الاستحقاقات الاختيارية تطبيقاً على البنوك التجارية.

٨/١/٤ /٤ إدارة الأرباح الحقيقية: Real Earnings Management

يميل بعض المديرين إلى التحكم في الأنشطة التشغيلية، للتأثير على التدفقات النقدية والأرباح، ويعرف هذا النوع من إدارة الأرباح بمصطلح إدارة الأرباح الحقيقية Real

Earnings Management، وقدم العديد من الباحثين تعريفات متنوعة لإدارة الأرباح الحقيقية، فقد عرفها (Schipr,1989) بأنها التحكم في توقيت الاستثمار، أو قرارات التمويل، لتغيير الأرباح المفصح عنها، بينما عرف (Ewert and Wagenhofer, 2005) إدارة الأرباح الحقيقية بأنها تغيير توقيت أو هيكلة المعاملات الحقيقية. كما عرف (Roychowdhury,2006) إدارة الأرباح الحقيقية بأنها إجراءات تنحرف عن ممارسات الأعمال العادية، ويتم تنفيذها بهدف تضليل أصحاب المصلحة. وتظهر إدارة الأرباح الحقيقية عندما يتحكم المدير في توقيت الأنشطة، والعمليات الحقيقية للمنشأة، للتأثير على الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتقوم الإدارة بممارسة سلوك إدارة الأرباح الحقيقية، نظراً لأن معايير التقارير المالية الدولية تحد من إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات التقديرية.(Ooi Chee, et al, 2019)

٤/١/٨ /٥ أنواع إدارة الأرباح الحقيقية:

كشفت بعض الدراسات السابقة عن ثلاثة أنواع لإدارة الأرباح الحقيقية هي: التلاعب بالمبيعات، تكاليف الانتاج، المصروفات الإختيارية، ويمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي: (Gunny, 2010)،(Roychowdhury, 2006)، (Sarah and Bilel, 2021)

٤/١/٨ /١/٥ التلاعب بالمبيعات: Sales manipulation

يمكن للإدارة تخفيض الأسعار مؤقتاً، مما يساهم في زيادة المبيعات، ثم تعود المبيعات لوضعها الطبيعي عند عودة الأسعار قبل التخفيض، ويمكن للإدارة تقديم شروط ائتمانية أكثر تساهلاً. ويؤدي التلاعب بالمبيعات إلى انخفاض كبير في التدفقات النقدية من المبيعات، والتي تعتبر مؤشراً هاماً لإدارة الأرباح الحقيقية (Roychowdhury, 2006) ، ويمكن للمديرين التحكم في مبيعات الأصول لإدارة الأرباح التي يتم التقرير عنها. .(Gunny, 2010)

٤/١/٨ /٢/٥ الإفراط في تكاليف الإنتاج: Overproduction Costs

تعتبر تكاليف الانتاج أحد مؤشرات إدارة الأرباح الحقيقية، فعند زيادة الانتاج تقل تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة، ويمكن خفض الانتاج لزيادة التكاليف الثابتة للوحدة، كما تعتبر

تكاليف الانتاج المرتفعة بشكل غير طبيعي مؤشراً على إدارة الأرباح الحقيقية.(Roychowdhury, 2006)

٤/١/٨ /٥/٣ المصروفات الإختيارية:Discretionary expenses

يعتبر تخفيض المصروفات الاختيارية التي تخضع لتقدير الإدارة إحدى طرق إدارة الأرباح الحقيقية، وتشمل مصروفات البيع والمصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات البحوث والتطوير، ومصروفات الإعلان والدعاية. وقد تقوم الإدارة بإلغاء برامج التدريب، لتخفيض المصروفات العامة، وزيادة الأرباح المعلنة في الفترة الحالية، وتوجد بعض العناصر غير الملموسة مثل العلامات التجارية، ونفقات برامج تدريب الموظفين، وولاء العملاء، ورأس المال البشري التي تخضع لقياس الإدارة يمكن أن تؤثر على الأرباح المفصح عنها. (Gunny, 2010). ويمكن للمديرين خفض تكاليف البحوث والتطوير، خاصة إذا كانت تؤثر على الفترات المستقبلية، وتعتبر المصروفات الاختيارية التقديرية المنخفضة بشكل غير عادي مؤشراً هاماً لإدارة الأرباح الحقيقية.(Roychowdhury, 2006)

٤/١/٨ /٦ قياس إدارة الأرباح الحقيقية:

أظهرت الدراسات السابقة نموذجين لقياس إدارة الأرباح الحقيقية ، وذلك على النحو التالي:

٤/١/٨ /٦ /١ نموذج Gunny , 2010 لقياس إدارة الأرباح الحقيقية :

يقيس نموذج Gunny, 2010 إدارة الأرباح الحقيقية كما يلي:

أ- المستوى العادي لمصروفات البحوث والتطوير:

$$RDt/TAt-1=\alpha0+\beta1(RDt-1/TAt-1)+\beta2INT+\beta3Qt+\beta4CXt+\beta5logMVt+\varepsilon$$

حيث: RDt = مصروفات البحوث والتطوير في المستوى العادي ، TAt-1 = إجمالي الأصول في السنة (t) ناقص ١ ، INT = الأموال الداخلية ، Qt = القيمة السوقية في السنة (t) مقسومة على التكلفة الاستبدالية للأصول ، CXt = النفقات الراسمالية في السنة (t)، log MVt= لوغاريتم القيمة السوقية لحقوق الملكية في السنة (t)، ε = الخطأ العشوائي.

ب- المستوى العادي للمصروفات الإدارية والعمومية:

$$Log\ (SGAt/SGAt-1) =\alpha0+\beta1log(St\ /St-1)+\beta2\ log(St\ /St-1)*DDt+\beta3log(St-1/St-2)+\beta4log(St-1/St-2)*DDt-1+\varepsilon$$

حيث: Log(SGAt/SGAt-1) = لوغاريتم مصـــروفات البيع والعمومية والإدارية ومصروفات الإعلان، log(St/St-1)= لوغاريتم إيرادات المبيعات ، DDt= متغير وهمي يأخذ الرقم (١) عندما تنخفض المبيعات خلال الفترة الســـابقة، ويأخذ الرقم صفر خلاف ذلك ، ε= الخطأ العشوائي

ت- المستوى العادي للمكاسب من بيع الأصول:

$$Gaint = \alpha 0 + \beta 1\ ASalest + \beta 2\ ISalest + \beta 3\ \log(S)t + \beta 4\ Growtht + \varepsilon$$

حيث: Gain = المكاســـب من مبيعات الأصـــول الثابتة، ASales = مبيعات الأصـول حسـب القيمة السـوقية في بداية العام ، ISales = مبيعات الإسـتثمارات حسـب القيمة السـوقية في بداية العام ، log S= لوغاريتم المبيعات، Growth = معدل نمو المبيعات ، ε= الخطأ العشوائي

ث- مستوى تكاليف الإنتاج:

$$PRODt/At\text{-}1 = \alpha 0\ (1/At\text{-}1) + (St\ /TAt\text{-}1) + \beta 2\ (\Delta St\ /TAt\text{-}1) + \beta\ 3\ (\Delta\ St\text{-}1/TAt\text{-}1) + \varepsilon$$

حيث: PROD = تكاليف الانتاج والتغيرات الســـنوية في المخزون، TA = إجمالي الأصول، ΔS= التغير في المبيعات، ε= الخطأ العشوائي.

٨/١/٤ /٦ /٢ نموذج Roychowdhary,2006 لقياس إدارة الأرباح الحقيقية:

يقيس نموذج Roychowdhary , 2006 إدارة الأرباح الحقيقية كما يلي:

أ- التدفقات النقدية من العمليات:

$$CFOt/TAt\text{-}1 = \alpha 0 + \alpha 1\ (1/TAt\text{-}1) + \beta 1(St\ /TAt\text{-}1) + \beta 2\ (\Delta St\ /TAt\text{-}1) + \varepsilon$$

حيث:CFO = التدفقات النقدية من التشـــغيل ، TA = إجمالي الأصـــول St= المبيعات في الســـنة (t)، ΔSt التغير في المبيعات في الســـنة (t) ، ε= الخطأ العشوائي.

ب- تكاليف الانتاج:

$$PRODt\ /TAt\text{-}1 = \alpha 0 + \alpha 1(1/TAt\text{-}1) + \beta 1(St\ /TAt\text{-}1) + \beta 2\ (\Delta St\ /TAt\text{-}1) + \beta\ 3\ (\Delta\ St\text{-}1/TAt\text{-}1) + \varepsilon it$$

حيث: PROD = تكاليف الانتاج والتغيرات السنوية في المخزون، TA = إجمالي الأصول، ΔS= التغير في المبيعات، ε= الخطأ العشوائي

ت- المصروفات الإختيارية:

$$DISEXPt/TAt-1=\alpha0+\alpha1(1/TAt-1)+\beta1(St-1\ /TAt-1)+\varepsilon$$

حيث:DISEXP = مصروفات البيع والمصروفات الادارية ومصروفات البحث والتطوير الاختيارية ، TA = إجمالي الأصول، St= المبيعات في السنة (t)، εit= بند الخطأ العشوائي.

٥/١/٨ أسس وقواعد تكوين مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية المصرية:

٥/١/٨ /١ أسس وقواعد تكوين مخصصات خسائر القروض قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية:

يتم تكوين المخصصات في ضوء ما يطلق عليه بالجدارة الائتمانية للعميل (Obligor Risk Rate (ORR)، وذلك على أساس ربع سنوي، وفقاً لقواعد وأسس عام ٢٠٠٢ والتي الحقت بالكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري الصادر في ٢٠٠٥/٦/٦، والخاص بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ والمتعلق بأسس تكوين المخصصات، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ويتم تكوين المخصصات بعشر فئات كحد أدنى أخذاً في الحسبان المؤشرات الواردة في كل فئة، وفقاً للمبين بالجدول رقم (١) كما يلي:

جدول رقم (١): فئات المخاطر الائتمانية في البنوك

الحالة	الفئة	مستوى المخاطر الائتمانية	نسبة المخصص المطلوب تكوينه	نوع المخصص
منتظم	١	مخاطر منخفضة Low Risk	٠٪	عام
منتظم	٢	مخاطر معتدلة Modest Risk	٠٪	عام
منتظم	٣	مخاطر مرضية Ssatisfactory Risk	١٪	عام
منتظم	٤	مخاطر مناسبة Adequate Rrisk	٢ %	عام
منتظم	٥	مخاطر مقبولة Acceptable Risk	٢٪	عام
منتظم	٦	مخاطر مقبولة جداAcceptable Marginally Rrisk	٣٪	عام
منتظم	٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة Risk Watch	٥٪	عام

غير منتظم	٨	دون المستوى Substandard Risk	٢٠٪	محدد
غير منتظم	٩	مشكوك في تحصيلها Dobtfule	٥٠٪	محدد
غير منتظم	١٠	رديئة Loose	١٠٠٪	محدد

(المصدر : الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦)

ويتم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل من خلال تحديد درجة المخاطرة الائتمانية Credit Risk لكل تسهيل مفتوح، ودراسة الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به، وتحديد المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظة البنك وجزئياتها بحسب الصناعات التي ينبغي أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة. ويرى الباحثان أن المعالجة سالفة الذكر التي كانت مطبقة قبل تفعيل قواعد البنك المركزي في ٢٠٠٨ تعتمد على التقدير الشخصي لمسئول الائتمان بكل بنك، مما يفتح الباب لإستخدام تلك المخصصات في إدارة الأرباح، فتارة يتم تخفيض قيمة المخصص وتارة أخرى يتم رفع قيمته بحسب قيمة صافي الربح المراد الافصاح عنه للأطراف أصحاب المصلحة.

٨/١/٥ /٢ أسس وقواعد تكوين مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية:

طبق البنك المركزي المعايير المحاسبية المعدلة وفقاً لـ IFRSs بموجب قواعد طبقت في ٢٠٠٩ ، وتم إستبدال مصطلح مخصصات خسائر القروض بمصطلح عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان متوافقاً مع المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية القياس والاعتراف، على إعتبار أن القروض أحد بنود الأصول المالية التي يمتلكها البنك التجاري، ووفقاً للقواعد المذكورة ينبغي على كل بنك القيام بالإجراءات التالية عند حساب عبء الاضمحلال في قيمة القروض، ومن ثم تحديد المخصص الذي سيعتبر عبئاً على الايراد:

١- يتم تجميع القروض والتسهيلات الائتمانية على أساس خصائص مخاطر الائتمان المتشابهة التي تعطي مؤشرا على قدرة المدين على السداد.

٢- يمثل مخصص خسائر إضمحلال القيمة المعترف بها بقائمة الدخل على أساس مجموعة من الأصول خطوة مبدئية يتلوها تحديد مخصص خسائر إضمحلال القيمة لكل أصل على حدة في مجموعة الأصول المقومة بشكل شامل لإختبار إضمحلال القيمة،

وبمجرد إتاحة المعلومات التي تحدد خسائر إضمحلال القيمة لأصول المجموعة بصفة منفردة ، يتم إستبعاد هذه الأصول من المجموعة.

٣- يحسب مخصص خسائر الاضمحلال في قيمة القروض على مستوى مجموعة الأصول المالية مع مراعاة حجم الأرصدة، ومعدل الإخفاق التاريخي، وفترة تأكيد الخسارة ووفقاً للظروف الاقتصادية . ويتم تقدير تدهور الحالة المالية للعملاء الحاصلين على القروض بستة أشهر في المتوسط قبل تأكد اضمحلال القرض، وبشكل عام تحسب خسائر الاضمحلال وفق المعادلة التالية:

خسائر اضمحلال القروض = معدل الخسارة التاريخية × فترة تأكيد الخسارة × رصيد محفظة القروض

٤- يتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمة القروض طبقاً للطريقة الجديدة بقائمة الدخل علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ومعدلات الإخفاق التاريخية.

ويتضح للباحثين أن القواعد الصادرة من البنك المركزي عام ٢٠٠٨ والمطبقة حتى ٢٠١٦ مبنية بالكامل على معايير المحاسبة المصرية، وذلك كما جاء بمقدمة هذه القواعد، والمعايير التي ترتبط بمخصصات خسائر القروض بشكل عام هما المعياران المصريان رقما (٢٦) ، (١٩)، حيث يختص المعيار رقم (٢٦) بالقياس والإعتراف المحاسبي ، في حين يختص المعيار رقم (١٩) بالعرض والإفصاح، وهي نفس المعايير المقابلة للمعياران الدوليان رقما (٣٩) (الأدوات المالية القياس والاعتراف) والمعيار رقم (٣٠) (الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمنشآت المشابهة).

ويتطلب تطبيق المعيار رقم (٢٦) من البنوك في نهاية السنة المالية ضرورة تحديد ما اذا كانت هناك أدلة على إضمحلال قيمة الأصل المالي (القروض الممنوحة للعملاء)، والاضمحلال في القيمة عبارة عن الفرق بين القيمة الأولية المعترف بها للقروض والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ومن ثم يتم تخفيض القيمة التاريخية للقرض بمقدار الاضمحلال في قيمته، على أن يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمة القرض بقائمة الدخل وفقاً لطريقة التدفقات النقدية المخصومة . كما يتطلب تطبيق المعيار رقم (١٩) الافصاح بالقوائم المالية عن القروض ومقدار الاضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل. ويجب

على البنك ذكر السياسات المحاسبية المتبعة بشكل مفصل فيما يرتبط بالقروض غير المحصلة، فضلاً عن الافصاح بشكل مفصل – أيضاً – عن التغيرات التي حدثت في مخصصات خسائر القروض خلال السنة المالية. ويتم تقسيم القروض إلى قروض ممنوحة لأفراد، وقروض ممنوحة لمنشآت، كما يتم تحليل مخصصات خسائر القروض من حيث رصيد أول المدة مطروحاً منها عبء الاضمحلال في القيمة، وذلك على مستوى المؤسسات والأفراد كما اتبع في تحليل قيمة القروض.

ويرى الباحثان أنه فيما يتعلق بأثر تطبيق اختبار اضمحلال قيمة القروض، ومن ثم قياس عبء الاضمحلال في قيمة تلك القروض، فإنه يمكن لإدارة البنك استخدام حكمها الشخصي في تقدير قيمة الاضمحلال في قيمة القروض، مما يعطي إمكانية للتلاعب بالدخل المفصح عنه، فتارة يمكن زيادة مقدار الاضمحلال في قيمة القروض، وتارة أخرى يمكن تخفيض قيمة هذا الاضمحلال. كما يرى الباحثان أن تطبيق قواعد البنك المركزي بشأن اضمحلال القروض يساعد في الحد من سلوك إدارة الأرباح، ويمكن أن تساهم هذه القواعد بشكل محدود في تخفيض سلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض.

٦/١/٨ مراحل تحول معايير المحاسبة المصرية المُطبقة بالبنوك تجاه IFRSs :

صدر القرار الوزاري رقم (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري السابق بشأن معايير المحاسبة المصرية، وبموجبه حل معيار المحاسبة المصري رقم (١) محل معايير المحاسبة المصرية أرقام (١ و٣ و٩) المرفق للقرار الوزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ ، وتم تعديل المعيار رقم (١٠)" الأصول الثابتة وإهلاكاتها "، واستحدث المعيار رقم (٢٣) المحاسبة عن الأصول غير الملموسة ، وبموجب هذا المعيار تم إلغاء المعيار المحاسبي رقم (٦) الخاص بتكاليف البحوث والتطوير.

ويتضح مما سبق أنه تم إصدار عدد (٢٣) معياراً محاسبياً مصرياً منها عدد (٣) معايير (أرقام ٣ و٦ و٩) تم إلغاؤهم، ليصبح عدد معايير المحاسبة المصرية السارية (٢٠) معيار، وصار عدد معايير المحاسبة الدولية السارية حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ (٣٤) معيار، ويقابلهم عدد (٢٠) معيار محاسبة مصرياً وسارية حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، وكان عدد معايير

المحاسبة المصرية الملغاة (٣) معايِّير، وبالمقابل عدد معايير المحاسبة الدولية المُلغاة (٧) معايير حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١، وبحلول عام ٢٠٠٦ صـــدرت المعايير المصـــرية الجديدة للمحاسبة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لعام ٢٠٠٦، وحلت هذه المعايير محل المعايير التي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧، (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٢.

وبدأت المعايير المحاسبية المصرية متأثرة بمعايير لجنة المحاسبة الدولية IASC ، ثم مجلس معايير المحاســبة الدولية IASB، وبدأت بترجمة عدد (٢٠) معيار دولي بداية من ١٩٩٧ ، ثم أُضـيف اليها معايير جديدة وحُذِف بعضـها لتصـبح عام ٢٠٠٦ عددها (٣٥) معياراً ، حيث أصبحت متوافقة إلى حد بعيد مع معايير التقارير المالية الدولية ، وعُدلت هذه المعايير عام ٢٠١٥ لتصبح (٣٩) معيار تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، ويطبق القطاع المصـــرفي تعليمات البنك المركزي المصـــري ، وهذه التعليمات تتفق مع المعايير المحاسبية.

ويعد من أبرز تعديلات معايير المحاســبة المصــرية وفقاً لقرار وزير الاســتثمار رقم (٦٩) لسـنة ٢٠١٩ هي اسـتحداث ثلاثة معايير محاسـبية هي: معيار المحاسـبة المصـرى رقم(٤٧) والخـاص بـالأدوات المـاليـة بمـا يتفق مع معيـار التقـارير الـدولي رقم IFRS.9، ويهدف إلى رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة. كما تشمل التعديلات استحداث معيار المحاســبة المصــرى رقم (٤٨) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء بما يتفق مع معيار التقارير الدولى رقم IFRS.15 ، ليحل محل معيار المحاســبة المصــرى رقم (١١) والمرتبط بالإيراد، والذي يهدف إلي المزيد من تطبيق مبدأ الإفصـاح والشـفافية، واسـتحداث معيار المحاسـبة المصـري رقم (٤٩) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) التأجير التمويلي.

وقد صــدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٦٨) لسـنة ٢٠٢٢ لتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية بإضافة ملحق (ب) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل في عام ٢٠١٥، والخاص بأثار التغيرات في أسـعار صـرف العملات الأجنبية على موازنة

المنشآت، وذلك لوضع معالجة محاسبية اختيارية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف. (قرار رقم (١٥٦٨) لسنة ٢٠٢٢)

ويتضح للباحثين مما سبق أن المعايير الملغاة والتي كانت تُطبق بالبنوك بفترة (١٩٩٧-٢٠٠٥) هي ترجمة للمعايير الدولية IASCs، كما أن المعايير الحالية المطبقة بالبنوك تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، وأساس الأخيرة معايير المحاسبة الدولية IASs ، مما يتضح منه إستناد معايير المحاسبة المصرية الحالية المُطبقة بالبنوك تاريخيًا إلى معايير المحاسبة الدولية.

٧/١/٨ العلاقة بين إدارة الأرباح ومعايير التقارير المالية الدولية:

يتطلب السوق العالمي تطبيق معايير تقارير مالية عالية الجودة، وتمثل هذه المعايير أحد أدوات الاتصال الرئيسية للشركات مع المستثمرين، وتوفر معايير التقارير المالية الدولية الملاءمة، والعرض العادل لبيانات التقارير المالية، لتوفير معلومات محاسبية مفيدة للمستثمرين، لترشيد قراراتهم الاقتصادية، وتساعد معايير التقارير المالية الدولية على الوصول إلى المستثمر الأجنبي، والحصول على مصادر تمويل دولية، وذلك لمساهمة هذه المعايير في توصيل البيانات المالية بسهولة أكبر إلى المستثمرين العالميين. (Wulliyatu Amalinazahroh and Hamidah, 2018)، ويؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية، لتعرض الإدارة لمتطلبات تقديم بيانات عادلة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح. (Houqe et al., 2012)

وتتميز معايير التقارير المالية الدولية بخصائص المعايير القائمة على المبادئ مع وجود خطوات لإزالة تعدد البدائل المحاسبية المسموح بها (Barth et al. 2008) ، ويتم قياس إدارة الأرباح من خلال قيمة الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals (Dimitropoulos et al., 2013)، وتتعلق الجودة المقاسة بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية على جودة الاعتراف والقياس المحاسبي، وأهمية القيمة المحاسبية، لذا يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشكل أفضل بالمقارنة بتطبيق معايير محاسبية محلية (Wulliyatu Amalinazahroh and

Hamidah, 2018)، وقد توصلت دراسة (Callao&Jarne,2010 إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تخفض مستوى إدارة الأرباح في المنشآت غير المالية المسجلة في أحد عشر سوقاً للأسهم في دول الاتحاد الأوروبي.

ويرى الباحثان أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، ويزيد منفعة المعلومات المحاسبية لأصحاب المصلحة مستخدمي التقارير المالية المنشورة، نتيجة لجودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، مما يساهم في قياس قيمة المنشأة الحقيقية، وتصبح التقارير المالية المنشورة معبرة عن القيمة الاقتصادية للمنشأة.

٢/٨ الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل مدى ممارسة سلوك إدارة الأرباح خلال فترتين مستقلتين، تتضمن الفترة الأولى سلسلة زمنية مكونة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨، أي الفترة قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأما الفترة الثانية فهي الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥ ، أي الفترة بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

١/٢/٨ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عدد (٢٧) بنكاً هي مجموع البنوك التجارية الخاصة، بحسب آخر إحصاء معلن لهذه البنوك (https://www.almaal.,2022). (2021, www.sis.gov.eg)

٢/٢/٨ عينة الدراسة:

قام الباحثان بإختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من عدد ثلاثة عشرة بنكاً، وقد تم مراعاة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة المصرفي، والذي يتمثل في البنوك التجارية الخاصة، وقد روعي إشتمالها على ثلاث صفات وردت بالدراسات السابقة دراسة (Ozili,2017)، (Amidu, and Issahaku, 2019) ، (Salem, et al.,2020)، أما الصفة الأولى فهي إشتمالها على بنوك كبيرة وأخرى صغيرة الحجم ، أما الثانية فهى إشتمالها على بنوك إسلامية وغير ذلك، كما تتضمن العينة بنوك مقيدة وغير مقيدة ببورصة الأوراق المالية، وتمثل العينة المختارة نسبة (٤٨.١٥٪) من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (٢) البنوك التي تضمنتها عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٢) : عينة الدراسة

مسلسل	اسم البنك
١	البنك التجاري الدولي
٢	بنك كريدي اجريكول
٣	البنك المصري الخليجي
٤	البنك الوطني المصري
٥	البنك الوطني للتنمية
٦	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال
٧	بنك قناة السويس
٨	بنك فيصل الاسلامي
٩	بنك المؤسسة المصرفية
١٠	بنك مصر ايران
١١	بنك البركة للمعاملات الاسلامية
١٢	البنك الأهلي المتحد
١٣	بنك الاتحاد الوطني
١٣	إجمالي عدد البنوك

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية

٣/٢/٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

إستخدام الباحثان بعض الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار الفروض، وتم إستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS ، وبرنامج Microsoft Exel في تحليل البيانات، ومن أهم الأساليب الاحصائية المستخدمة ما يلي:

١/٣/٢/٨ إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: Normal Distribution Test

يعتبر التوزيع الطبيعي Normal Distribution توزيع متماثل افتراضي، يستخدم لإجراء المقارنات، أو لإتخاذ القرارات الإحصائية، وغالباً ما يشار إلى هذا التوزيع بشكل الجرس Bell Shaped ، ويسمى منحنى الجرس Bell Curve، ويشير إلى أن غالبية المشاهدات تقع بالقرب من مركز التوزيع، ويمثل التوزيع الطبيعي توزيع احتمالي عادي للبيانات، ويتميز التوزيع الطبيعي بالبيانات المستمرة (Danri H. Delport, 2022)، وقد

قام الباحثان بإجراء إختبار التوزيع الطبيعيTest of Normality للبيانات بإستخدام طرق متعددة منها الأسلوب البياني، والرياضي باستخدام إختبار التفلطح لعينة الدراسة، والذي يعتمد على فكرة أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي للعينات التي تقل عن (٥٠) مشاهدة، وأهمية هذه الخطوة تكمن في تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض الدراسة.

٢/٣/٢/٨ أسلوب تحليل الارتباط المتعددMultiple Correlation Analysis :

استخدم الباحثان اسلوب تحليل الارتباط المتعدد Multiple Correlation Analysis، لقياس درجة الارتباط ونوعه وقوة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وقياس علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، وقياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

٣/٣/٢/٨ أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي: Stepwise Multiple Regression

تم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي Stepwise Regression في قياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة مخصصات خسائر القروض، بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي والمتغيرات الرقابية، وبالتالي تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي Stepwise، لتقدير معالم نموذج الانحدار، وتم الاستعانة بهذا الاسلوب، نظراً لتعدد المتغيرات، وتحسباً لاحتمال وجود مشكلة ازدواج خطي قوي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

٤/٣/٢/٨ إختبار T لعينتين:

يعتبر إختبار T أحد الاختبارات اللامعلمية، ويقيس مدى وجود فروق جوهرية بين متوسط مجتمعين، وتم استخدام هذا الإختبار في هذه الدراسة، لقياس متوسط قيمة مخصصات خسائر القروض المكونة بمعرفة البنوك قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وقيمة مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية المعدلة المطبقة بالبنوك تأثيراً ملموساً في

الحد من إستخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح في البنوك المصرية الخاصة.

٤/٢/٨ جمع البيانات:

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من التقارير المالية المنشورة والإيضاحات المُتممة للقوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة، الواردة ضمن عينة الدراسة. وقد تم جمع بيانات فعلية لسلسلة زمنية عن فترة الدراسة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨ ، والفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥، وفقاً لأهداف الدراسة وطبيعة المشكلة البحثية.

٥/٢/٨ متغيرات الدراسة:

١/٥/٢/٨ المتغير التابع: Dependent Variable

يعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة نسبة" مخصص خسائر القروض Loan Loss Provision (LLP)، ويعرف بأنه المبلغ المتراكم لمواجهة الخسارة غير المتوقعة في المستقبل للإئتمان (القروض والسلفيات) Loans and advances الذي تمنحه البنوك (Naznin Sultana Chaity and K.M. Zahidul Islam, 2021). وتم قياس نسبة مخصص خسائر القروض بقسمة إجمالي مخصصات خسائر القروض في البنك (i) خلال السنة (t) على إجمالي الأصول في البنك، وفقاً لدراسة(Oosterbosch, 2010) (Onipe (Adabenege, et al , 2015)، (Shehu Usman,2015)، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$LLPit = LLPs \div T A$$

حيث : LLPit = مخصص خسائر القروض في البنك (i) خلال السنة (t) ، T = A إجمالي الأصول، LLPs إجمالي المخصصات.

٢/٥/٢/٨ المتغير المستقل: Independent Variable

استخدم الباحثان متغير نسبة صافي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب كمتغير مستقل رئيسي في هذه الدراسة، وتم قياسه بنفس الاسلوب المتبع في دراسة Mary E. Barth, Javier Gómez-Biscarri, Ron Kasznik, and Germán López-Espinosa (2012) كالتالي:-

$$EBTPit = (NET\ PROFIT - TAXES - LLPs) \div TA$$

حيث:

EBTPit = صافي الربح قبل المخصصات والضرائب للبنك (i) خلال السنة (t)

NET PROFIT = صافي الربح للبنك (i) خلال السنة (t)

TAXES = ضرائب الدخل للبنك (i) خلال السنة (t)

LLPs = مخصص خسائر القروض

TA = إجمالي الأصول

ويعتبر البنك ممارساً لسلوك إدارة الأرباح إذا ما وجدت قيمة معامل الإرتباط لمتغير صافي الربح قبل المخصصات EBTPit موجباً أي يرتبط طردياً مع مخصصات خسائر القروض، والعكس صحيح ، بمعنى أن إدارة البنك عندما تجد أن نسبة صافي الربح منخفضةً ولا ترقى للمستوى المطلوب تلجأ الى تخفيض قيمة المخصصاتLLPs حتى ترتفع بنسبة صافي الربح للمستوى المطلوب والعكس صحيح. وقد وجدت العلاقة إيجابية بين مخصص خسائر القروض وصافي الربح قبل المخصصات والضرائب ببعض الدراسات السابقة منها دراسات كل من (Ma ,1988)، وكذلك دراسة (Collins et al ., 1995)، ودراسة (Bhat, 1996)، (Sinkey ,1988) ، (Oosterbosch , 2010)، وتوصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين صافي الربح قبل المخصصات ومخصصات خسائر القروض في البنوك، ومنها دراسات كل من (Beatty et al , 1995)، ودراسة (Wetmore, 1994)، ودراسة (Ahmed et al ., 1998)

٣/٥/٢/٨ المتغيرات الرقابية: Control Variables

تعمل المتغيرات الرقابية Control Variables على تحسين الصلاحية الداخلية Internal Validity للدراسة، وذلك عن طريق الحد من تأثير المتغيرات غير الأساسية الأخرى، للمساعدة في بيان علاقة الارتباط السببية بين متغيرات الدراسة الأساسية. وتساعد المتغيرات الرقابية على تحسين دقة نتائج الدراسة، فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة والتابعة (Pritha Bhandari,2022). ويتم الاحتفاظ بالمتغيرات الرقابية ثابتة، أو يتم قياس قيمتها خلال فترة الدراسة، ولا يرتبط المتغير الرقابي بأهداف الدراسة، ولكن يتم التحكم فية، لأنه قد يؤثر على النتائج، وتسمى المتغيرات الرقابية بالمتغيرات الخاضعة للرقابة، وتمثل مجموعة من الخصائص التي يحتفظ بها الباحث لجميع المشاهدات، وهذه المتغيرات ليست المحور

الأســـاســـي للبحث. وتســـاعد المتغيرات الرقابية على خلق علاقات حقيقية بين المتغيرات المستقلة والتابعة (Jim Frost , 2022)، واستخدم الباحثان مجموعة من المتغيرات الرقابية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع مخصـــصـــات خســـائر القروض، وهذه المتغيرات على النحو التالي:

١/٣/٥/٢/٨ التسجيل ببورصة الأوراق المالية:

تم قياس هذا المتغير بطريقة المتغير الوهمي Dummy Variable ، وذلك بإعطاء البنك المقيد بالبورصـــة القيمة واحد، والبنك غير المقيد بالبورصـــة القيمة صـــفر، وفقاً لبعض الدراسات منها دراسة (Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, 2007) ، وتقدم البنوك المقيدة بالبورصـــة حوافز للإدارة، لتحقيق أرباح في الفترة المحاسبية على المدى القصير حتى تزيد قيمة السهم بالبورصـــة (Anandarajan et al., 2007)، بينما لا تعطي البنوك غير المقيدة بالبورصـــة هذه الحوافز للإدارة. وتتعرض إدارة البنوك المقيدة بالبورصـــة لضـــغوط كبيرة، من أجل تحقيق أرباح، ربما لا تتعرض لها إدارات البنوك غير المقيدة بالبورصـــة، وبالتالي ففرص إدارة الأرباح لدى البنوك المقيدة ببورصـــة الأوراق المالية أكثر من تلك غير المقيدة بالبورصة.

٢/٣/٥/٢/٨ حجم البنك:

تم استخدام متغير حجم البنك بشكل ملحوظ في أغلب الدراسات السابقة، وانتهت بعض الدراسات إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لهذا المتغير في عملية إدارة الأرباح، ومع ذلك انتهت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود تاثير معنوي سلبي لحجم البنك على سلوك إدارة الأرباح، وذلك لأن البنك كبير الحجم دائماً ما تراجع حساباته بمعرفة مكتب مراجع خارجي كبير الحجم يتمتع بسمعة طيبة لا تسمح له بالتغاضي عن أي ممارسات لإدارة الأرباح تؤدي إلى إحداث تحريف متعمد للقوائم المالية بهذه البنوك. ويقاس حجم البنك باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول، وفقاً لدراسة (Teuta Llukani, 2013)، ودراسة (Angela & Rosinta, 2020).

وتتمتع البنوك كبيرة الحجم بســـمعة كبيرة مقارنة بالبنوك صـــغيرة الحجم، ويعد ذلك سبب كافي يجعل البنك كبير الحجم لا يجازف بهذه السمعة أمام مساهميه، يضاف إلى ما

سبق أن البنك كبير الحجم لديه في الغالب نظم للرقابة الداخلية تجعل ممارسات إدارة الأرباح أقل من البنك صغير الحجم (Kim, Liu and ,2003) ، ويتضح مما سبق عدم إتفاق الباحثين على تأثير موحد لحجم البنك على سلوك إدارة الأرباح.

وقد توصلت دراسة (Burgstahler and Dichev ,1997) إلى أن المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء تدير أرباحها بهدف تفادي الخسائر، في حين أن بعض الدراسات الأخرى كدراسة (Degeorge and Zeckhauser ,1999) توصلت إلى أن المنشآت الكبيرة والأقدم من حيث تاريخ إنشائها لديها خبرات في تفادي الخسائر، وترى دراسات أخرى غير ذلك (Teuta Llukani ,2013) . وقد توصلت دراسة (Nelson et al. ., 2002) إلى أن المراجع الخارجي قد يتغاضى عن ذكر ممارسات إدارة الأرباح بالمنشآت كبيرة الحجم، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تعديلات المراجع الخارجي على القوائم المالية تنخفض مع زيادة حجم المنشآت التي يتم مراجعتها.

٣/٣/٥/٢/٨ متغير التسجيل بالبورصة مرجح بصافي ربح البنك:

تم قياس صافي ربح البنوك المقيدة بالبورصة بضرب متغير صافي الربح قبل الضرائب والمخصصات في متغير التسجيل بالبورصة، وفقاً لدراسة (2010. Oosterbosch).

٤/٣/٥/٢/٨ متغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح والتسجيل بالبورصة:

تم قياس متغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح والتسجيل بالبورصة وفقاً لدراسة (Oosterbosch , 2010) ، وتم قياس متغير معايير التقارير المالية الدولية IFRSs من خلال استخدام أسلوب المتغيرات الوهمية DummyVariables . وتشير المتغيرات الوهمية إلى وجود أو عدم وجود سمة معينة، وتأخذ القيمة واحد صحيح حالة وجود السمة، بينما تأخذ القيمة صفر حالة عدم وجود هذه السمة، مثل متغير الجنس، الحضور، التعليم، التسجيل بالبورصة، ويمكن دمج هذه المتغيرات في نماذج الإنحدار بسهولة كمتغيرات كمية Quantitative Variables (Abdullahi U. Usman, et al.

2015 ,) ، وقد أعطى الباحثان القيمة واحد للبنوك خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ ، وهي فترة تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المُعدلة المتوافقة مع IFRSs ، والقيمة صفر خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨ ، وهي فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، وقام الباحثان بضرب متغير IFRSs في متغير صافي الربح EBTP ، وقياس متغير التسجيل ومتغير صافي ربح البنك وفقاً لما سبق عرضه. وتم ضرب متغير معايير التقارير المالية الدولية في متغير صافي ربح البنك في متغير التسجيل بالبورصة، والهدف من إدراج هذا المتغير قياس تأثير تطبيق المعايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs على سلوك ادارة الإرباح في البنوك المصرية المقيدة بالبورصة.

٨/٢/٥/٣/٥ متغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح:

يسمى المتغير المستقل الوهمي Dummy independent variable المتغير التفسيري Explanatory Variable ، وتستخدم المتغيرات الوهمية Dummy variables في تحليل السلاسل الزمنية لتطبيقات البيانات الكمية، ويأخذ المتغير الوهمي القيمة صفر لبعض المشاهدات حالة عدم تواجد الخاصية، ويصبح عديم التأثير على المتغير التابع في هذه الحالة. كما يأخذ المتغير الوهمي القيمة واحد صحيح لبعض المشاهدات حالة تواجد الخاصية، ويؤثر في هذه الحالة على المتغير التابع. (Augustine, et al, 2022) وتم قياس متغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح وفقاً لدراسة (Oosterbosch , 2010) . وتم قياس متغير معايير التقارير المالية الدولية IFRSs من خلال استخدام أسلوب المتغيرات الوهمية، حيث يعطى القيمة واحد للبنوك خلال الفترة من عام

٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥ ، وهي فترة تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المُعدلة المتوافقة مع IFRSs ، والقيمة صفر خلال فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨، ثم يضرب متغير IFRSs في متغير صافي الربح EBTP ، والهدف من إدراج هذا المتغير قياس تأثير تطبيق المعايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs على سلوك إدارة الإرباح في البنوك المصرية. ويعرض الباحثان الجدول رقم (٣) يوضح توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٣) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	تعريف المتغير	قياس المتغير	مصدر البيانات
مخصص خسائر القروض	LLP	متغير تابع	المبلغ المتراكم لمواجهة الخسارة غير المتوقعة في المستقبل للإئتمان الذي تمنحه البنوك	قسمة إجمالي مخصصات خسائر القروض في البنك خلال السنة على إجمالي الأصول في البنك	Oosterbosch , 2010) Onipe Adabenege, et) (al , 2015 (Shehu Usman,2015)
صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب	EBTP	متغير مستقل	صافي ربح البنك بعد خصم تكاليف النشاط والمصروفات الإدارية وقبل المخصصات والضرائب	قسمة صافي الربح قبل الضرائب والمخصصات على إجمالي الأصول	Espinosa ,2012)
التسجيل بالبورصة	LISTED	متغير رقابي (وهمي)	قيد البنك في سجلات البورصة المصرية، وتداول أسهم البنك بالبورصة	البنك المسجل بالبورصة يأخذ القيمة واحد، والبنك غير المسجل بالبورصة يأخذ القيمة صفر	Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, 2007
حجم البنك	SIZE	متغير رقابي	قيمة البنك وفقاً لحجم الأصول	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول بالبنك	(Teuta Llukani, 2013) Angela & Rosinta, .2020
التسجيل بالبورصة مرجح بصافي ربح البنك	LISTED * EBTP	متغير رقابي	البنك المسجل بالبورصة الذي حقق صافي ربح قبل الضرائب والمخصصات	ضرب متغير صافي الربح قبل الضرائب والمخصصات في متغير التسجيل بالبورصة	(Oosterbosch 2010)
معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح والتسجيل بالبورصة	IFRSs * EBTP *LISTED	متغير رقابي	البنك الذي يطبق معايير التقارير المالية الدولية ومسجل بالبورصة ويحقق صافي ربح قبل المخصصات والضرائب	يأخذ البنك الذي يطبق المعايير الرقم (١)، ويأخذ البنك الذي لا يطبق المعايير الرقم (صفر)، البنك المسجل بالبورصة يأخذ القيمة (واحد) ، والبنك غير المسجل بالبورصة يأخذ القيمة	(Oosterbosch , 2010) Onipe Adabenege, et al , 2015

				(صفر)، ومتغير صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب، ويتم ضرب الثلاثة متغيرات.	
معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح	IFRSs * EBTP	متغير رقابي	البنك الذي يطبق معايير التقارير المالية الدولية ويحقق صافي ربح قبل المخصصات والضرائب	ضرب متغير التقارير المالية الدولية في صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب.	(Oosterbosch , 2010)

(المصدر : إعداد الباحثان)

٦/٢/٨ فروض الدراسة:

تم التوصل إلى فروض الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في بيئات دولية متعددة في الأدب المحاسبي المرتبط بموضوع الدراسة، واستناداً إلى اختلاف نتائج الدراسات السابقة، ونتيجة لندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة في البيئة المصرية – على حد علم الباحثان – ونتيجة لذلك فقد تم صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول : "يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة".

الفرض الثاني : "يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة.".

الفرض الثالث : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة ".

٧/٢/٨ نموذج الدراسة:

استخدم الباحثان نفس النموذج المستخدم بدراسة (Mary et al., 2010) ، (KZoubi & Al-Khazali,2007) ، (Oosterbosch ,2010)، ويتوقع الباحثان بشكل رئيسي أن إدارة البنوك المصرية تقوم بشكل دوري بدراسة نسبة صافي الربح من نشاط التشغيل، لكي تحدد إدارة البنك ما إذا كانت ستلجأ إلى إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح أم لا، لذا تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد، لقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المتغير التابع مخصصات خسائر القروض، بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي نسبة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب، والمتغيرات الرقابية.

١/٧/٢/٨ النموذج المستخدم قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs:

إختلفت أنواع المتغيرات الرقابية المستخدمة في الدراسات السابقة من دراسة لأخرى، لكن غالباً ما تعلقت تلك المتغيرات بخصائص البنوك التي دخلت عينة الدراسة، كحجم البنك كما استخدم بدراسة KZoubi & Al-Khazali ، Mary E. Barth et al (2010) (2007) ، وكذلك مدى تسجيل البنك في بورصة الأوراق المالية، أو التعليمات والقواعد الجديدة المطبقة بمعرفة الجهات الرقابية كاتفاقية بازل، أو معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، كما اتبع بدراسة(Renick van Oosterbosch , 2010). وقد اشتق من هذه المتغيرات متغيرات جديدة عن طريق ترجيح بعضها في البعض الآخر، كضرب متغير التسجيل بالبورصة في حجم البنك، أو التسجيل بالبورصة في مدى تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في حجم البنك، ويتمثل النموذج العام المستخدم في الدراسات السابقة فيما يلي:

$$LLPit = \beta0 + \beta1\ EBPT\ it + Controls + \varepsilon it$$

حيث : LLPit المتغير التابع مخصصات خسائر القروض في البنك (i) في السنة (t) ، β0 ثابت نموذج الإنحدار المتعدد ، EBPT المتغير المستقل الرئيسي صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب، Controls المتغيرات الرقابية، εit بند الخطأ العشوائي للبنك (i)

في السنة (t) ، β1 معامل انحدار المتغير المستقل الرئيسي صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب. ويتمثل النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية لقياس مخصصات خسائر القروض في البنوك المصرية قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs فيما يلي:

$$LLPit = \beta0 + \beta1\ EBPT\ it + \beta2\ LISTED + \beta3\ LISTED\ it * EBTPit + \beta4\ SIZEit + \varepsilon i$$

حيث : LLPit المتغير التابع مخصصات خسائر القروض في البنك (i) في السنة (t) ، β0 ثابت النموذج ، EBPT المتغير المستقل الرئيسي صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب، ومتغير LISTED التسجيل بالبورصة المصرية، LISTED it * EBPTit التسجيل في البورصة مرجح بصافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب، ومتغير SIZEit حجم البنك (i) في السنة (t) ، β1 إلى β4 معاملات انحدار المتغيرات المستقلة، εit بند الخطأ العشوائي للبنك (i) في السنة (t).

ويمكن صياغة النموذج المستخدم قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs في الشكل رقم (١) التالي:

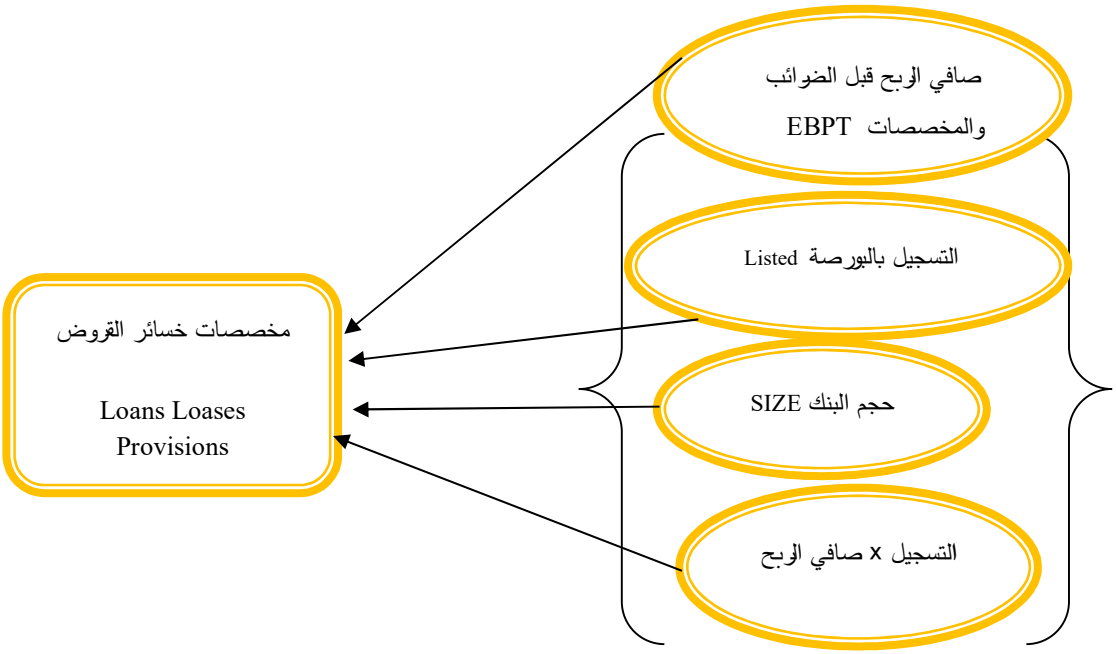

شكل رقم (١): متغيرا ت الدراسة قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs

٢/٧/٢/٨ النموذج المستخدم بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs:

استخدم الباحثان نفس النموذج المستخدم قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs مع إضافة متغيرين مرتبطين بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs هما: متغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح قبل المخصصات والضرائب والتسجيل بالبورصة، ومتغير معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي الربح قبل المخصصات والضرائب، وذلك وفقاً لدراسة (Oosterbosch ,2010) كما يلي:

$$LLPit = \beta0 + \beta1\ EBTP\ it + \beta2\ LISTED + \beta3\ LISTED\ it * EBTPit + \beta4\ SIZEit + \beta5\ IFRSs * EBTP + \beta6 IFRSs * EBTP * LISTED + \varepsilon it$$

حيث : LLPit = المتغير التابع مخصصات خسائر القروض للبنك (i) في السنة (t) ، β0 = ثابت نموذج الإنحدار المتعدد ، EBTPit = المتغير المستقل الرئيسي صافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب للبنك (i) في السنة (t).

LISTED = متغير التسجيل بالبورصة المصرية، LISTED it * EBTPit التسجيل في البورصة مرجح بصافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب، ومتغير SIZEit حجم البنك (i) في السنة (t) ، ومتغير IFRSs * EBTP معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي ربح البنك قبل المخصصات والضرائب ، ومتغير IFRSs * EBTP *LISTED معايير التقارير المالية الدولية مرجح بصافي ربح البنك والتسجيل بالبورصة، β1 إلى β6 معاملات انحدار المتغيرات المستقلة، εit الخطأ العشوائي للبنك (i) في السنة (t). ويمكن صياغة النموذج المستخدم بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs في الشكل رقم (٢) التالي:

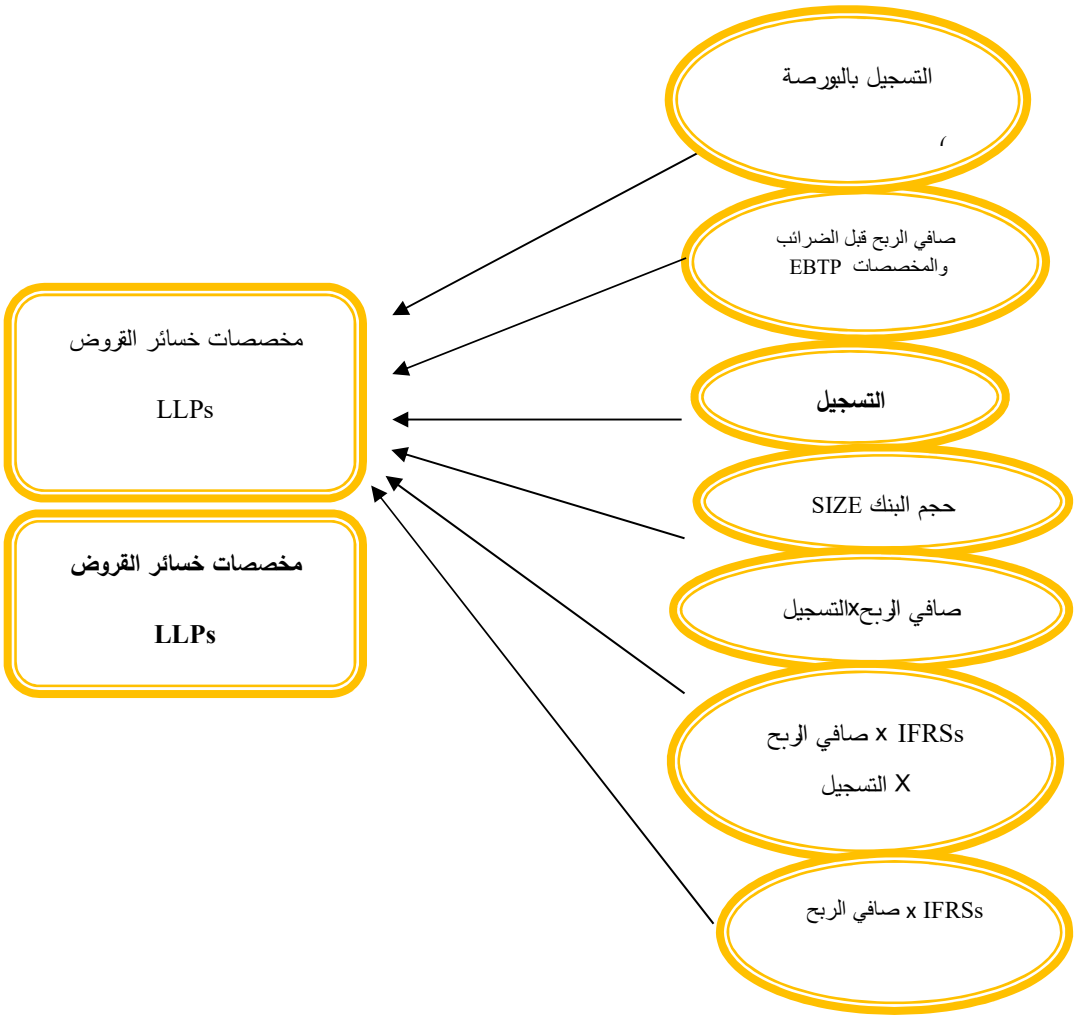

الشكل رقم (٢) : متغيرا ت الدراسة بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع IFRSs

٨/٢/٨ تحليل البيانات واختبار الفروض:

١/٨/٢/٨ الإحصاء الوصفي للبيانات:

يتم استخدام الاحصاء الوصفي لتلخيص البيانات بطريقة منظمة من خلال وصف العلاقة بين المتغيرات في عينة أو مجتمع الدراسة، ويمثل تحليل الإحصاء الوصفي خطوة أولى هامة عند تحليل بيانات الدراسة. وتشمل الاحصاءات الوصفية Descriptive

statistics جميع أنواع المتغيرات سواء كانت وصفية أو كمية، ويتم استخدام مقاييس الاحصاء الوصفي، ويعد من أهمها المتوسط والانحراف المعياري (Parampreet Kaur, et al. , 2018)، وتضمنت المرحلة الأولى من تحليل البيانات التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، وتبين النتائج أن متوسط مخصصات خسائر القروض LLPs (٠.٠٧٩٣)، وانحراف معياري (٠.٠٥٣٨)، بينما متوسط صافي الربح قبل المخصصات والضرائب EBPT (٠.٠٨٩٥)، وانحراف معياري (٠.٠٤٦١)، ويلاحظ تقارب قيمة متوسط مخصصات خسائر القروض LLPs مع قيمة متوسط صافي الربح قبل المخصصات والضرائب EBPT ، ويبين هذا التقارب في قيمة المتوسط للمتغيرين إتجاه سلوك البنوك نحو إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح بالشكل الذي يخفض من قيمة أرباح هذه البنوك. ويبين الإحصاء الوصفي للبيانات متوسط حجم البنوك SIZE مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول (٩.٤٠٨)، والإنحراف المعياري(٠.٩٩٩) ، ومتوسط البنوك المسجلة بالبورصة LISTED (٠.٥٤٥)، والانحراف المعياري (٠.٥٠٢) ، ومتوسط البنوك المسجلة بالبورصة مرجح بصافي الربح قبل المخصصات والضرائب LISTEBPT (٠.٠٤٩٤)، والانحراف المعياري (٠.٠٦٠). ويوضح الجدول رقم (٤) أهم نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ على النحو التالي:

جدول رقم (٤) نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

Descriptive Statistics

N	Std. Deviation	Mean	Variable
55	.05380	.0793	LLPs
55	.04616	.0895	EBPT
55	.50252	.5455	LISTED
55	.99914	9.4081	SIZE
55	.06097	.0494	LISTEBPT

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

٨/٢/٨/ ٢ تحليل الارتباط المتعدد:

تبين نتائج تحليل الارتباط المتعددMultiple Correlation Analysis لبيانات الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون أن معامل الارتباط بين مخصص خسائر القروض وصافي الربح قبل المخصصات والضرائب (٠.٩٧٨) ارتباط طردي موجب وقوي، لأنه يقترب من الواحد الصحيح، وأن الارتباط معنوي، مستوى المعنوية (٠.٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وتفسير هذا الارتباط يعني أن زيادة الأرباح قبل المخصصات والضرائب تؤدي إلى زيادة قيمة مخصصات خسائر القروض، والعكس صحيح بمعنى أن نقص الأرباح قبل المخصصات والضرائب يؤدي إلى نقص قيمة مخصصات خسائر القروض، مما يعني أن البنوك المصرية تستخدم مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨.

وتبين نتائج تحليل الارتباط المتعدد لبيانات الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية علاقة ارتباط سلبية بين المتغير التابع مخصصات خسائر القروض والمتغير المستقل حجم البنك ، ودرجة الارتباط (-٠.٤٧٤) ارتباط معنوي، مستوى المعنوية مما يعني (٠.٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، مما يفسر انخفاض قيمة مخصصات القرروض لدى البنوك كبيرة الحجم، وبالتالي يقل استخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح في البنوك كبيرة الحجم. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٥) نتائج تحليل الارتباط المتعدد

VARIABLES	LLPs	EBPT	LISTED	SIZE	LISTEBPT
LLPs	1	0.978	-.015-	-.474-	0.573
EBPT	0.978	1	0.023	-.465-	0.603
LISTED	-.015-	0.023	1	-.296-	0.746
SIZE	-.474-	-.465-	-.296-	1	-.533-
LISTEBPT	0.573	0.603	0.746	-.533-	1
LLPs	.	0.000	0.457	0.000	0.000
EBPT	0.000	.	0.433	0.000	0.000
LISTED	0.457	0.433	.	0.014	0.000
SIZE	0.000	0.000	0.014	.	0.000
LISTEBPT	0.000	0.000	0.000	0.000	.
LLPs	55	55	55	55	55
EBPT	55	55	55	55	55
LISTED	55	55	55	55	55
SIZE	55	55	55	55	55
LISTEBPT	55	55	55	55	55

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

٨/٢/٨/ ٣ تحليل الانحدار المتعدد:

تبين نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لبيانات الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية التأثير الإيجابي المعنوي للمتغير المستقل صافي أرباح البنوك قبل المخصصات والضرائب EBPT على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs في البنوك الخاصة المصرية ، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وقيمة T المحسوبة (٣١.٤٧) أكبر من قيمة T الجدولية . وتؤكد هذه النتائج صحة فرض الدراسة الأول الذي ينص على أنه " يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة " ، مما يؤكد أن البنوك التجارية المصرية الخاصة تستخدم مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح.

وقد تبين من تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة إرتباط إيجابية بين المتغير التابع مخصصات خسائر القروض والمتغير المستقل صافي الربح قبل المخصصات والضرائب،

ودرجة الإرتباط (٠.٩٧٨) ارتباط طردي موجب وقوي، لأنه يقترب من الواحد الصحيح، وأن الارتباط معنوي، مستوى المعنوية (٠.٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪). كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد استبعاد باقي المتغيرات المستقلة وهي: حجم البنك، والتسجيل بالبورصة، والتسجيل مرجح بصافي ربح البنك، وبالتالي خرجت هذه المتغيرات من نموذج الانحدار النهائي، ويبين الجدول رقم (٦) نموذج الإنحدار على النحو التالي:

جدول رقم (٦) : نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

Coefficients a

Sig.	t	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error			
0.000	-6.0302		0.003731	-0.0225	(Constant)	1
0.000	31.4718	0.975677	0.036145	1.137562	EBPT	

a. Dependent Variable LLPs (مخصصات خسائر القروض)

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

وإســـتناداً إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد تصـــبح معادلة الانحدار للفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ قبل تطبيق معايير المحاســبة المصــرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما يلي:

$$LLPsit = -0.0225 + 0.975677\ EBPT\ it$$

ويبين نموذج الانحدار أن زيادة قيمة صـافي الربح قبل المخصـصـات والضـرائب في البنوك الخاصـة المصـرية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة مخصـصـات خسـائر القروض بمعدل (٠.٩٧٥). وقد أســفرت نتائج اختبار معامل التحديد لنموذج الإنحدار عن علاقة ارتباط بدرجة (٠.٩٧٨) بين المتغير المسـتقل صـافي أرباح البنوك قبل المخصـصـات والضـرائب EBPT والمتغير التابع مخصـصـات خسـائر القروض LLPs، مما يعني ارتباط طردي قوي، لاقترابه من الواحد الصحيح، ومعامل التحديد R Square (٠.٩٥)، مما يعني أن نسبة تأثير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض تمثل (٩٥٪)، وأن صـافي الربح قبل المخصـصـات والضـرائب يفسـر نسـبة (٩٥٪) من التغيرات في المتغير التابع مخصـصـات خسـائر القروض، بينما ترجع النسـبة الباقية (٥٪)

إلى عوامل أخرى خارج نموذج الإنحدار، ويبين الجدول رقم (٧) نتائج اختبار معامل التحديد على النحو التالي:

جدول رقم (٧): نتائج اختبار معامل التحديد

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.01129	0.956	0.957	.978a	1

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

وقد إستبعد برنامج التحليل الاحصائي SPSS ثلاثة متغيرات مستقلة من معادلة الانحدار، وفقاً لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي وهي: حجم البنك، والتسجيل بالبورصة، والتسجيل بالبورصة مرجح بصافي الربح، نظراً لوجود ازدواج خطي بين أكثر من متغيرين Multicollinearity، أو إزدواج خطي بين متغيريCollinearity، وقد أظهرت النتائج أن قيمة إحصائيات الازدواج الخطي لمتغير البورصة مرجح بصافي الربح (٠.٦٦٢)، ومتغير حجم البنك (٠.٧٩٧)، ومتغير التسجيل بالبورصة (٠.٩٩٥) ، ومستوى المعنوية لمتغير التسجيل البورصة مرجح بصافي الربح (٠.٤٨٢) غير معنوي، ومستوى المعنوية لمتغير حجم البنك (٠.٤٧٧) غير معنوي، ومستوى المعنوية لمتغير التسجيل بالبورصة (٠.١٦٧) غير معنوي، ويلاحظ أن المتغيرات الثلاثة غير معنوية لأن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪). ويبين الجدول رقم (٨) المتغيرات المستقلة المستبعدة من نموذج الإنحدار على النحو التالي:

جدول رقم (٨) : المتغيرات المستقلة المستبعدة من نموذج الإنحدار

Excluded Variablesb						
Collinearity Statistics	Partial Correlation	Sig.	t	Beta In	VARIABLES	Model
0.662	-0.101	0.48211	-0.7083	-0.0271	LIST*EBLP	1
0.797	-0.102	0.47761	-0.7156	-0.025	SIZE	
0.995	-0.196	0.16706	-1.4025	-0.0432	LISTED	

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

٤/٨/٢/٨ تحليل البيانات للفترة بعد تعديل معايير المحاسبة المصرية:

تم اختبار مدى مساهمة معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs في الحد من إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح في البنوك المصرية، من خلال استخدام البيانات الفعلية لهذه البنوك عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية على النحو التالي:

١/٤/٨/٢/٨ تحليل الإرتباط المتعدد:

تم استخدام تحليل الارتباط المتعدد بهدف قياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون، لقياس درجة وقوة ونوع العلاقة بين المتغير التابع مخصصات خسائر القروض والمتغيرات المستقلة في مرحلة معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥، وهي متغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب، ومتغير التسجيل في البورصة، ومتغير حجم البنك، ومتغير التسجيل مرجح بصافي الربح، ومتغير التسجيل مرجح بصافي الربح ومعايير التقارير المالية الدولية، ومتغير صافي الربح مرجح بمعايير التقارير المالية الدولية

وقد أظهرت نتائج تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة ارتباط موجبة طردية قوية بين المتغير التابع مخصص خسائر القروض والمتغير المستقل صافي الربح قبل المخصصات والضرائب، ودرجة الإرتباط (٠.٩٨) ، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، مما يؤكد معنوية علاقة الارتباط، وأن البنوك تستخدم مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية. كما أظهر تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة ارتباط سلبية بين المتغير التابع مخصص خسائر القروض والمتغير المستقل التسجيل مرجح بمعايير التقارير المالية الدولية، ودرجة الارتباط (-٠.٣٢) إرتباط سلبي ضعيف، مما يفسر أن تسجيل البنوك بالبورصة مع تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية يخفض من إدارة الأرباح بالبنوك، بإستخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح.

وقد أسفرت نتائج تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة ارتباط موجبة طردية ضعيفة بين المتغير التابع مخصص خسائر القروض والمتغير المستقل صافي الربح مرجح بالتسجيل ومعايير التقارير المالية الدولية، ودرجة الارتباط (٠.١٨٥)، ارتباط غير معنوي، مستوى المعنوية (٠.٢٥٥) أكبر من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪). كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير التابع مخصص خسائر القروض والمتغير المستقل صافي الربح مرجح بالتسجيل، ودرجة الارتباط (٠.٦٧)، ارتباط معنوي، مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪). وتفسر هذه النتيجة أن زيادة مخصصات خسائر القروض تؤدي إلى زيادة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بالتسجيل للبنوك المصرية الخاصة المسجلة بالبورصة المصرية، والعكس صحيح انخفاض مخصصات خسائر القروض تؤدي إلى انخفاض صافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بالتسجيل للبنوك المصرية الخاصة المسجلة بالبورصة المصرية، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Anandarajan et al., 2007)، ودراسة,(Teuta 2013 Llukani). ويبين الجدول رقم (٩) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة في مرحلة معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٩): مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الدراسة

VARIABLES	LLP	EBPT	LISTED	LISEDSIZE	LISR EGU	IFRSs EBPT LISTED	IFRSs EBPT	SIZE	EBPTLISTED
LLPs	1	0.980	0.003	-0.075	-0.326	0.186	0.067	-0.204	0.676
EBPT	0.980	1	0.029	-0.038	-0.318	0.215	0.127	-0.158	0.694
LISTED	0.003	0.030	1	0.974	0.514	0.285	0.070	-0.082	0.600
LISEDSIZE	-0.075	-0.040	0.974	1	0.503	0.242	0.034	0.113	0.522
LIS IFRSs	-0.325	-0.320	0.515	0.503	1	0.554	0.422	-0.035	-0.010
REGUEBPTLIS	0.186	0.220	0.285	0.242	0.554	1	0.890	-0.159	0.367
REGUEBPT	0.067	0.130	0.07	0.034	0.422	0.891	1	-0.158	0.228
SIZE	-0.204	-0.160	-0.082	0.114	-0.030	-0.160	-0.158	1	-0.280
EBPTLISTED	0.676	0.690	0.6	0.522	-0.005	0.367	0.227	-0.284	1
LLPs	.	0.000	0.489	0.234	0.000	0.034	0.257	0.022	0.000
EBPT	0.000	.	0.39	0.357	0.000	0.017	0.106	0.061	0.000
LISTED	0.489	0.390	.	0.000	0.000	0.002	0.247	0.213	0.000
LISEDSIZE	0.238	0.360	2E-63	.	0.080	0.008	0.369	0.133	0.000
LIS IFRSs	0.000	0.000	0.000	0.000	.	0.000	0.000	0.367	0.479
EBPTLISTED	0.034	0.02	0.002	0.008	0.000	.	0.000	0.059	0.000
IFRSs BPT	0.255	0.11	0.247	0.370	0.000	0.000	.	0.060	0.012
SIZE	0.022	0.060	0.213	0.134	0.367	0.06	0.060	.	0.002
EBPTLISTED	0.000	0.000	0.000	0.000	0.471	0.000	0.012	0.002	.

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

٢/٤/٨/٢/٨ تحليل الإنحدار المتعدد:

تم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض في الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ فترة توافق معايير المحاسبة المصرية مع معايير التقارير المالية الدولية، وأظهر تحليل الإنحدار المتعدد التأثير الإيجابي المعنوي لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض، وقيمة معامل الإنحدار (٠.٩٦٩)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، مما يؤكد صحة فرض الدراسة الثاني الذي ينص على أنه " يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة". وتفسر هذه النتيجة بأن البنوك الخاصة المصرية

تمارس إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية.

ويبين تحليل الإنحدار المتعدد التأثير المعنوي السلبي لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بمعايير التقارير المالية الدولية على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض ، وقيمة معامل الإنحدار (-٠.٥٣١)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وتفسير هذه النتيجة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحد من سلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض في البنوك الخاصة المصرية. كما يبين تحليل الإنحدار المتعدد التأثير المعنوي السلبي لمتغير حجم البنك على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض، وقيمة معامل الإنحدار (-٠.٠٠٢)، ومستوى المعنوية (٠.٠١٤) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وتفسير هذه النتيجة أن البنوك كبيرة الحجم يقل سلوكها تجاه إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض. كما يظهر تحليل الإنحدار المتعدد التأثير الإيجابي المعنوي لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بالتسجيل ومعايير التقارير المالية الدولية على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض، وقيمة معامل الإنحدار (٠.٤٧٤)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وتفسير هذه النتيجة أن البنوك التجارية الخاصة المصرية التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية ومسجلة بالبورصة يمكن أن تمارس إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح. ويظهر تحليل الإنحدار المتعدد التأثير المعنوي السلبي لمتغير التسجيل في البورصة على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض ، وقيمة معامل الإنحدار (-٠.٠١٧)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، وتفسير هذه النتيجة أن البنوك المسجلة في البورصة يقل سلوكها تجاه إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض. كما تحليل الإنحدار المتعدد التأثير الإيجابي المعنوي لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بالتسجيل على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض، وقيمة معامل الإنحدار

(٠.١٣٢)، ومستوى المعنوية (٠.٠١١) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪). وتفسير هذه النتيجة أن البنوك التي تحقق صافي أرباح قبل المخصصات والضرائب ومسجلة بالبورصة المصرية يمكن أن تمارس إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح. ويبين الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي في الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ فترة توافق معايير المحاسبة المصرية مع معايير التقارير المالية الدولية. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٠) : نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

بعد تطبيق IFRSs			VARIABLES
Sig.	t	B	
0.041	2.07	0.018	(Constant)
0.000	22.69	0.969	EBPT
0.000	-5.82	-0.531	EBPT* IFRSs
0.014	-2.48	-0.002	SIZE
0.000	4.748	0.474	EBPT * IFRSs *LISTED
0.000	-4.05	-0.017	LISTED
0.011	2.566	0.132	EPBT*LISTED
	0.958		Adjusted R Square

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

ويعرض الباحثان نتائج تحليل الإنحدار المتعدد قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وقد اتضح من مقارنة النموذجين إنخفاض معامل الإنحدار للمتغير المستقل الرئيسي صافي الربح قبل المخصصات والضرائب (EBPT) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ليصبح (٠.٩٦٩) بدلاً من (١.١٣٨)، مما يؤكد إنخفاض تأثير المتغير المستقل الرئيسي صافي الربح قبل المخصصات والضرائب (EBPT) على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض (LLPs). وتؤكد هذه النتيجة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يخفض من ممارسة إدارة الأرباح بالبنوك بإستخدام مخصصات خسائر القروض، ولكن لا تمنع هذه المعايير ممارسة إدارة الأرباح بالبنوك بإستخدام مخصصات خسائر القروض بشكل نهائي، كما اتضح من مقارنة النموذجين قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية زيادة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square بعد تطبيق معايير

التقارير المالية الدولية، مما يؤكد زيادة القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار المتعدد بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على النحو التالي:

جدول رقم (١١) : نتائج تحليل الإنحدار المتعدد قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

VARIABLES	بعد تطبيق IFRSs			قبل تطبيق IFRSs		
	B	t	Sig.	B	t	Sig.
(Constant)	0.018	2.07	0.041	0.022	0.954	0.000
EBPT	0.969	22.69	0.000	1.138	44.79	0.000
EBPT*IFRSs	-0.531	-5.82	0.000	------	------	-------
SIZE	-0.002	-2.48	0.014	-0.025	-0.716	0.478
EBPT * IFRSs*LISTED	0.474	4.748	0.000	-------	-------	-------
LISTED	-0.017	-4.05	0.000	-0.0432	-1.4025	0.16706
EPBT*LISTED	0.132	2.566	0.011	-0.0271	0.7083	0.48211
Adjusted R Square	0.958			0.952		

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

٣/٤/٨/٢/٨ اختبار ويلجيكسون للرتب:

تم استخدام اختبار ويلجيكسون للرتب لإختبار الفرق بين قيمة مخصصات خسائر القروض في البنوك المصرية الخاصة قبل وبعد تطبيق المعايير المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأظهرت نتائج الاختبار قيمة Z المحسوبة (-١.٤٠٢) أقل من القيمة الحرجة (١.٩٥)، ومستوى المعنوية (٠.١٦١) أكبر من مستوى المعنوية الذي حدده الباحثان ألفا أقل من أو تساوي (٥٪)، مما يؤكد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة مخصصات خسائر القروض في البنوك الخاصة المصرية قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة، مما يؤكد صحة الفرض الثالث للدراسة الذي ينص على أنه : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة". وتفسر هذه النتيجة عدم مقدرة معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs على منع سلوك ادارة الأرباح في البنوك، وتفسر قيمة Z (١.٤٠) التي تقترب من القيمة الحرجة (١.٩٥). وتشير هذه النتيجة إلى تأثير معايير المحاسبة المصرية المعدلة على خفض

سلوك إدارة الأرباح في البنوك بإستخدام مخصصات خسائر القروض، وليس منع سلوك إدارة الأرباح. (Hae-Young Kim. 2013). ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار ويلجيكسون للرتب على النحو التالي:

جدول رقم (١٢) : نتائج اختبار ويلجيكسون للرتب

Test Statisticsb

	BEFOR - AFTER
Z	-1.402a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.161

(المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة)

ويوضح الجدول رقم (١٣) ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي

جدول رقم (١٣) : ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة

فروض الدراسة	نتائج اختبارات الفروض	النتيجة	الفرض البديل
الفرض الأول:. "يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة".	صحة الفرض الأول، وعدم صحة الفرض البديل	قبول الفرض	لا يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة".
الفرض الثاني: "يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة."	صحة الفرض الثاني، وعدم صحة الفرض البديل	قبول الفرض	لا يوجد تأثير معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة.

الفرض الثالث:. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة " .	صحة الفرض الثالث،وعدم صحة الفرض البديل	قبول الفرض	توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في البنوك المصرية الخاصة ".

المصدر : (إعداد الباحثان من مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

٣/٨ الخلاصة والنتائج والتوصيات:

٣/٨ /١ خلاصة الدراسة:

تساهم معايير التقارير المالية الدولية في تعزيز الثقة والنمو، وتحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، ويهدف تطوير معايير التقارير المالية الدولية إلى توفير الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق في جميع أنحاء العالم، ومساعدة البنوك على إنتاج معلومات محاسبية موثوقة وعالية الجودة. وتظهر إدارة الأرباح في البنوك نتيجة لتعمد إدارة البنك إخفاء النشاط الفعلي، بسبب دوافع خاصة بالإدارة مثل الحصول على مكافآت الإدارة، أو تحسين صورة البنك، لجذب مزيد من الأطراف الخارجية للبنك، وتوفر كل من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الإيجابية أساساً نظرياً يصف ويفسر دوافع إدارة الأرباح، وتختلف دوافع إدارة الأرباح من بنك لأخر، وتوجد ثلاثة أنواع أساسية من دوافع إدارة الأرباح تتمثل في دوافع سوق المال، ودوافع التعاقد، والدوافع التنظيمية.

وتتضمن إدارة الأرباح نوعين أساسين يتمثل الأول في إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق عندما تختار الإدارة السياسات المحاسبية المناسبة لأغراضها، وإدارة الأرباح من خلال إعداد التقارير المالية، بينما يتمثل النوع الثاني من إدارة الأرباح في إدارة الأرباح الحقيقية، ويتم هذا النوع عند صنع القرارات أثناء العمليات التشغيلية لأنشطة البنك الحقيقية. وتتأثر إدارة الأرباح بعدة عوامل، سواء كانت عوامل تنظيمية مثل الحوكمة، وعوامل تتعلق بخصائص البنوك مثل حجم البنك، وعوامل مرتبطة بالصناعة المصرفية، ويترتب عن إدارة الأرباح العديد من الآثار السلبية يعد من أهمها تخفيض قيمة البنك في السوق، والتأثير السلبي على المعايير الأخلاقية داخل البنك، وإخفاء مشكلات التشغيل، وفرض عقوبات اقتصادية.

ولقد أشارت أدبيات المحاسبة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح في نطاق معايير التقارير المالية الدولية تعد ممارسات شرعية، وإذا خرجت هذه الممارسات عن نطاق هذه المعايير تصبح غير شرعية، ولا يضمن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية عدم إدارة الأرباح، ويجب أن تكون هذه الممارسات تحت مظلة معايير التقارير المالية الدولية، لعدم تشويه عملية إعداد التقارير المالية. ويوفر تحديد تقنيات إدارة الأرباح صورة واضحة عن كيفية تعامل المديرين مع الأرباح، ويجب الكشف عن التقنية المطبقة في إدارة الأرباح، وبخاصة التي تستفيد من مرونة معايير التقارير المالية الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية في البنوك التجارية المصرية يؤدي إلى خفض ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لتقييد حرية إدارة البنك في التصرف في مخصصات خسائر القروض بالمقارنة بالفترة قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية التي كانت توجد بها مساحة كبيرة من الحرية لإدارة البنوك في استخدام البدائل المحاسبية، وحرية تقدير مخصصات خسائر القروض، وقد أدى تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية في البنوك التجارية المصرية إلى توفير معلومات محاسبية أكثر دقة للمستثمرين.

٨/٣ /٢ نتائج الدراسة:

توصل الباحثان لمجموعة من النتائج من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية، ويعد من أهم هذه النتائج ما يلي:

١- توجد علاقة إرتباط إيجابية قوية بين مخصصات خسائر القروض وصافي الربح قبل المخصصات والضرائب في البنوك التجارية الخاصة في مصر، وذلك قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية، وتفسير هذه النتيجة أن زيادة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب تؤدي إلى زيادة مخصصات خسائر القروض، والعكس صحيح تخفيض صافي الربح قبل المخصصات والضرائب يؤدي إلى تخفيض مخصصات خسائر القروض.

٢- يوجد تأثير إيجابي معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب على مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية.

٤- يوجد تأثير معنوي سلبي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بمعايير التقارير المالية الدولية على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية.

٥- يوجد تأثير معنوي سلبي لحجم البنك على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية.

٦- يوجد تأثير إيجابي معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بمعايير التقارير المالية الدولية والتسجيل بالبورصة المصرية على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية.

٧- يوجد تأثير معنوي سلبي لتسجيل البنك بالبورصة على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية.

٨- يوجد تأثير إيجابي معنوي لصافي الربح قبل المخصصات والضرائب مرجح بالتسجيل بالبورصة المصرية على مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية.

٩- تستخدم إدارة البنوك التجارية الخاصة مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية.

١٠- يقل سلوك البنوك كبيرة الحجم تجاه إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض، بينما يزيد سلوك إدارة الأرباح في البنوك صغيرة الحجم.

١١- تمارس البنوك التجارية الخاصة التي تطبق معايير المحاسبة المصرية المعدلة إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض.

١٢- تمارس البنوك التجارية الخاصة المسجلة بالبورصة المصرية التي تطبق معايير المحاسبة المصرية المعدلة إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض.

١٣- أدى تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية إلى الحد من إدارة الأرباح في البنوك التجارية الخاصة التي تعمل في البيئة المصرية، ولم تمنع هذه المعايير سلوك إدارة الأرباح بشكل نهائي.

٨/٣ /٣ توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصل إليه الباحثان من نتائج، فإنهما يوصيان بما يلي:

١- ضرورة تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص مخصصات خسائر القروض، لتحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية.

٢- إلتزام البنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية، للحد من إدارة الأرباح، وتحسين قيمة البنوك في السوق، ومساعدة هذه البنوك على المنافسة مع البنوك العالمية، وإمداد مستخدمي التقارير المالية بالبنوك المصرية بمعلومات أكثر شفافية وموثوقية، وعالية الجودة.

٣- إلزام إدارة البنوك بالإفصاح عن الأسلوب المستخدم في إدارة الأرباح، ومدى توافق ممارسات إدارة الأرباح مع ارشادات وقواعد معايير التقارير المالية الدولية، وقواعد وتعليمات البنك المركزي المصري.

٤- ضرورة تأكد الجهات الرقابية في البنوك المصرية من مصداقية المعلومات المحاسبية، وامتلاكها صفات التمثيل الصادق، والأهمية، والقابلية للمقارنة، وقابلية الفهم، والتوقيت المناسب.

٨/٤ الدراسات المستقبلية المقترحة:

يقترح الباحثان أن تتناول الدراسات المستقبلية المتعلقة بإدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية آليات إدارة الأرباح الأخرى في البنوك، مثل قياس أثر إستخدام إستهلاك الشهرة على إدارة الأرباح، وأثر إستخدام محاسبة القيمة العادلة على إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية، ودراسة لقياس إدارة الأرباح بالبنوك الاسلامية مقارنة بغيرها من البنوك الأخرى، ودراسة لقياس إدارة الأرباح بالبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العامة. كما يقترح

الباحثان أن تتناول الدراســـات المســـتقبلية أثر أزمة كورونا العالمية على إدارة الأرباح في البنوك المصـــرية، وأثر رقابة أصـــحاب الملكية الكبيرة في رأس المال على إدارة الأرباح في البنوك المصرية.

٨/٥ المراجع:

٨/٥ /١ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Adjei A. K., Kataboh K. P., Asante F., and Areji G., J., A Dummy Variable Regression Analysis of the impact of social media on university students' academic performance. A Case Study at the College of Arts and Sciences, the University of Alabama at Birmingham, USA, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol. 12, No. 5, 2022, pp.53:57.
2- Ahmed, A.S., Takeda, C. and Thomas S., Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects, Journal of Accounting and Economics, Vol. 28, No. 1,1999, pp. 1:25.
3- Alhadab, M. and Al-Own, B., Earnings management and equity incentives: evidence from the European banking industry. International Journal of Accounting & Information Management, Vol. 27, No.2, 2019, pp.244:261.
4- Alhadab, M., and Clacher, I., The impact of audit quality on real and accrual earnings management around IPOs. The British Accounting Review, Vol.50, No.4, 2018, pp. 442:461.
5- Alves, S., Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 6, No. 1, 2012, pp.57:74.
6- Amidu, and Issahaku, "Do globalisation and adoption of IFRS by banks in Africa lead to less earnings management?" Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 17, No. 2, 2019, pp. 222:248.
7- Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signaling by Australian banks, Accounting and Finance, Vol. 47, No. 3, 2007, pp. 357:379.

8- Angela and Rosinta, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Vol. 436, No. 3, 2020, pp. 413:417.
9- Badolato, P. G., Donelson, D. C., and Ege M., Audit committee financial expertise and earnings management: The role of status. Journal of Accounting and Economics, Vol. 58, No., 2, 2014, pp.208:230.
10- Beatty, A., Chamberlain, S.L. and Magliolo J., Managing Financial Reports of Commercial Banks: The Influence of Taxes, Regulatory Capital, and Earnings, Journal of Accounting Research, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 231:261.
11- Bhat V.N., Banks and income smoothing: an empirical analysis, Applied Financial Economics, Vol. 6, No. , 189. 1996, pp. 505:510.
12- Brian L. and William V., Critical Evaluation of Accrual Models in Earnings Management Studies , Journal of Accounting and Finance Vol. 15, No.1, 2015, pp.62:71.
13- Caballero, R. J., and Krishnamurthy, A., Collective risk management in a flight to quality episode. The Journal of Finance, Vol.63, No.5, 2008, pp.2195:2230.
14- Callao and Jarne, Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union? Accounting in Europe, Vol. 7, No.2, 2010, pp.159:L189.
15- Carruth, P. J., Earnings management: the role of accounting professionals. International Business & Economics Research Journal (IBER), Vol.1, No.3, 2002, pp.9:14.
16- Caylor and Chambers, Reaching Into the cookie Jar? Why conservative accounting IS sometimes aproblem, Journal of corporate accounting 7 Finance, Vol.26, No., 5, 2015, pp.73:77.
17- Chang, R. D., Shen, W. H. A., and Fang, C. J. , Discretionary Loan Loss Provisions and Earnings Management for The Banking Industry. International Business & Economics Research Journal, Vol.7, No. 3, 2008, pp. 9:20.
18- Che L., Hope K. O, and Langli C., J., "How big-4 firms improve audit quality", Management Science, Vol. 66, No. 10, 2020, pp. 4359:4919.
19- Chen L. C., Hung H. S. and Fan S. H. "Complementary association between real activities and accruals-based

manipulation in earnings reporting", Journal of Economic Policy Reform, Vol. 15, No. 2, 2012, pp. 93:110.

20- Chen, T., "Analysis on accrual-based models in detecting earnings management Lingnan Journal of Banking, Finance and Economics, Vol. 2,No., 72 ,2010, pp. 1:10.

21- Cheng, Q. and Warfield, T.D., "Equity incentives and earnings management", The Accounting Review, Vol. 80, No. 2, 2005, pp. 441-476.

22- Chhabra, Earnings management: A saudy splint, International Journal pf professionals, Vol.3, No. 11, 2016, pp.40:44.

23- Clikeman, where auditors fear to tread: internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use. Internal Auditor, Vol.60, No. 4, 2003, pp.75:80.

24- Cohen D.A., Dey, A. and Lys, T.Z., "Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-sarbanes-oxley periods", The Accounting Review, Vol. 83, No. 3, 2008, pp. 757:787.

25- Collins, J.A., Shackelford, D.A. and J.M. Wahlen, Bank Differences in the Coordination of Regulatory Capital, Earnings and Taxes, Journal of Accounting Research, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 263:291.

26- Cristina G. and Tiago G., Does corporate social responsibility mitigate earnings management? Management Decision, Vol. 10, No. 4, March 2022, pp. 1:18.

27- Cupertino M., C., Martinez L. A., and da Costa Jr A., C. N., Consequences for future return with earnings management through real operating activities. Revista Contabilidade and Finanças, Vol.27, No. 71, 2016, pp. 232:242.

28- Danri H. Delport, How the Number Line Can Be Used to Promote Students' Understanding of the Normal Distribution Numeracy, Vol. 15, No. 2, , 2022, pp.1:27.

29- DeAngelo, L. E., Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. Accounting Review, Vol.61, No.3, 1986, pp.400:420.

30-Debnath, P., "As saying the Impact of Firm's Growth and Performance on Earnings Management: An Empirical Observation of Indian Economy". International Journal of Research in business Studies and Management, Vol.4, No.2, 2017, pp. 30:40.

31-Dechow M. P., Hutton K. H. J., Kim H. J., and Sloan G. R., Detecting earnings management: A new approach. Journal of Accounting Research, Vol. 50, No. 2, 2012, pp.275:334.

32-Dechow M. P., Sloan G. R.and Sweeney P.A., Detecting earnings management.The Accounting Review, Vol.70, No. 2, April 1995, pp.193:225.

33-Dechow P., Ge W., and Schrand C.,"Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences", Journal of Accounting and Economics, Vol. 50, No. 2-3, 2010 pp. 344:401.

34-Dimitropoulos E. P., Asteriou D., Kousenidis D., and Leventis S., The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol.29, No. 1, 2013, pp. 108:123.

35- Doukakis, L. C., The effect of mandatory IFRS adoption on real and accrual-based earnings management activities. Journal of Accounting and Public Policy, Vol.33, No.6, 2014, pp. 551:572.

36-Du, Q., and Shen, R., Peer performance and earnings management. Journal of Banking & Finance, Vol.89, April 2018, pp. 125:137.

37-Efobi, U. and Nnadi, M, How Does Foreign Aid Affect the Relationship between IFRS Adoption and Foreign Direct Investment? African Governance and Development Institute Working Paper Series WP/15/014.,2015. [online] Availableat at http://papers.ssrn.com/sol3/ papers.

38-Eiler A. L., Lopez M. J. and Sweet T. I., The impact of IFRS on earnings management: evidence from Mexico, Journal of Accounting in Emerging Economies Vol. 12, No. 1, 2022, pp. 77:96.

39-Enomoto, M., Kimura, F. and Yamaguchi, T., "Accrual-based and real earnings management: an international comparison for investor protection", Journal ofContemporaryAccountingand Economics, Vol. 11, No. 3, 2015. pp. 183:198.

40-Ewert, R., and Wagenhofer, A., Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. The Accounting Review, Vol.80, No.4, 2005, pp.1101:1124.
41-Feng, Y., Ning, M., Lei, Y., Sun, Y., Liu, W., & Wang, J, Defending Blue sky in China: Effectiveness of the air pollution prevention and control action plan on air quality improvements from 2013 to 2017. Journal of Environmental, 2019.
42-Fields, T.D., Thomas, Z.L. and Linda, V., "Empirical research on accounting choice", Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, No. 1, 2001, pp. 255:307.
43-Franceschetti, B. M., Financial Crises and Earnings Management Behavior, Springer International Publishing, Arguments and Evidence Against Causality (Contributions to Management Science) 1st ed. 2018, Edition, Kindle Edition
44-Fuad, and Wahyu, How mandatory ifrs adoption changes Firms' opportunistic behavior: empirical Evidences from the earnings management Perspective. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.21, No. , 2, 2017, pp.1:10.
45-Gaio C., Gonçalves T., and Pereira A., "Financial crisis and impairment recognition in nonfinancial assets", Review of Business Management, Vol. 23, No. 2, 2021, pp. 370-38.
46-Gonçalves T., Gaio C., and Santos T. "Women on board: do they manage earnings? Empirical evidence from European listed firms", Review of Business Management, Vol. 21, No. 3, 2019, pp. 582:597.
47-Gonçalves, T. and Coelho, G., "Earnings management during mergers and acquisitions European evidence", European Journal of Economics, Finance and AdministrativeSciences, Vol. 102, November, 2019, pp. 22:43.
48-Greenawalt, M.B. and J.F. Sinkey Jr., Bank Loan-Loss Provisions and the Income- Smoothing Hypothesis: An Empirical Analysis, 1976-1984, Journal of Financial Services Research, Vol. 1, No. 429, 1988. pp. 301:318.
49-Gunny K. A., The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. Contemporary accounting research, Vol.27, No.3, 2010, pp.855:888.

50-Guoping L. and Jerry S., The impact of COVID-19 pandemic on earnings management and the value relevance of earnings: US evidence, Managerial Auditing Journal, Vol.37, No.7, 2022, pp. 850:868.

51-Haeyoung R., the Effect of Book-Tax Conformity on the Use of Accruals: Evidence From Korea the Journal of Applied Business Research, Vol.30, No.3, 2014, pp.753: 762.

52-Haghighi R., Mohammadi S., and Shirzad A., Effect of financial performance on earnings management in the drug distribution industry. The Journal of Industrial Distribution & Business, Vol. 6, No.4, 2015, pp.23:26.

53-Handayani, Y. D., and Ibrani, E. Y, Corporate governance, share ownership structure, and tax avoidance. International Journal of Commerce and Finance, Vol.5, No.2, 2019, pp.120:127.

54-Healy, P. M., The effect of bonus schemes on accounting decisions. Journal of Accounting and Economics, Vol.7, No.1, 1985, pp.85: 107.

55-Healy, P.M. and Wahlen, J.M., 'A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.' Accounting Horizons Vol.13, No.4, 1999, pp. 365:384.

56-Heba A., Amin M., G., Mostafa D., and Ehab. Mohamed K.A E., Earnings management and investor protection during the COVID-19 pandemic: evidence from G-12 countries, Managerial Auditing Journal, Vol.37, No.7, 2022, pp.775:797.

57-Holland, D and Ramsay, A, 'Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?' Accounting and Finance Vol.43, No.4, 2003, pp.41:62.

58-Houcine, A. and Halaoua, S., "Do Tunisian firms manage earnings to attain thresholds?" International Journal of Managerial and Financial Accounting, Vol. 9, No. 1, 2017 pp. 19:43.

59-Houqe N., M., Dunstan K., and Karim A.K. M., the Effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality around the World. The International Journal of Accounting, Vol.47, No.3, 2012, pp.333:355.

60-Islam, M., Ali, R. and Ahmad, Z., "Is modified jones model effective in detectingearnings management? Evidence from a developing economy", International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 2, 2011, pp. 116:125.
61-Jensen, M. C., and Meckling, W. H., Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, Vol.3, No.4, 1976, pp.305:360.
62-Jiao, T., Roosenboom, P., and Mertens G., Industry Valuation Driven Earnings Management. ERIM Report Series Reference No. ERS-2007-069-F&A, pp.1:44.
63-Jones, J. J., Earnings management during import relief investigations. Journal of accounting research, Vol. 29, No. 2, Autumn1991, pp.193:228.
64-Jorda, O., Singh, S.R. and Taylor, A.M., "The long economic hangover ofpandemics", IMFFinance and Development, Vol. 57, No. 3, 2020, pp.11:14.
65-Kazemian, S., and Sanusi Z. M., Earnings management and ownership structure. Procedia Economics and Finance, Vol.31, No., 5, 2015, pp.618:624.
66-Keung and Shih, Measuring discretionary accruals: are ROA-matched models better than the original Jones type models? Review of Accounting Studies, Vol.19, No. 2, 2014, pp.736:768.
67-Kim M. and Kross W., The impact of the 1989 change in bank capital standards on loan loss provisions and loan write-offs. Journal of Accounting and Economics, Vol.25, No. 1, 1998, pp. 69:100.
68-Kjaerland F., Kosberg F., and Misje M., Accrual earnings management in response to anoil price shock", Journal of Commodity Markets, Vol. 22, No. 4, 2021.
69-Kothari S.P., Leone A. J., and Wasley C. E. Performance matched discretionary accrual measures. Journal of Accounting and Economics, Vol. 39, No. 1, 2005, pp.163:197.
70-Lee, B. B., and Vetter, W., Critical evaluation of accrual models in earnings management studies. Journal of Accounting and Finance, Vol.15, No.1, 2015, pp.62:71.

71-Levitt, Arthur, and Jr, The numbers game. The CPA Journal New York, Vol.68, No. 12, 14, 1998, pp.14:19.

72-Liu, C., and Ryan, S., Income smoothing over the business cycle: changes in banks' coordinated management of provisions for loan losse s and loan charge-offs from the pre-1990 bust to the 1990s boom. The Accounting Review, Vol.81, 2006, pp. 421:441.

73-Lyu, C., Yuen, D. C. Y., and Zhang, X., Individualist-collectivist culture, ownership concentration and earnings quality. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, Vol. 24, No.2, 2017, pp.23:42.

74-Ma C. K., Loan loss reserve and income smoothing: The experience in the US banking industry. Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 15, No.4, 1988, pp. 487:497.

75-Mahjoub, I., Miloudi, a, Earnings management: A review of literature. Euro and the European Banking System: Evolutions and Challenges, Vol. 11, No.72, 2015, pp. 691:703.

76-Makhaiel, N. and Sherer, M. , "In the name of others: an investigation of the earnings management motives in Egypt", Journal of Accounting in Emerging Economics, Vol. 7, No. 1, 2017, pp. 61:89.

77-Mary E. B., Javier G. B., Ron K., and Germán L. E.,Working Paper No.05/12 October 2012 , Fair Value Accounting, Earnings Management and the use of Available-for-Sale Instruments by Bank Managers , at http://www.unav.edu/documents/29056/1939939/WP_UNAV_05_12.pdf.

78-Miranda L., J. and Valdovinos H. I., "The impact of the global economic crisis of 2008 on earnings quality in Mexico", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9, No. 3, 2019, pp. 407:421.

79-Mitani H., Additional evidence on earnings management and corporate governance. FSA Research Review, Vol. 6, No.1, 2010, pp.1:22.

80-Mohammad and Bassam, Earnings Management and Banks Performance: Evidence from Europe, International Journal of

Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 7, No. 4, 2017, pp. 134:145.

81- Mongrut S. and Winkelried D., "Unintended effects of IFRS adoption on earnings management: the case of Latin America", Emerging Markets Review, Vol. 38, March 2019, pp. 377:388.

82- Monks R. and Minow N., Corporate governance 4th ed. Cambridge, MA: Blackwell, 2008.

83- Nawaiseh M. E, Impact of external audit quality on earnings management by banking firms: Evidence from Jordan. Current Journal of Applied Science and Technology, Vol. 12, No. 2, 2016, pp.1:14.

84- Naznin S. C., and Islam K.M. Z., Bank efficiency and practice of earnings management: a study on listed commercial banks of Bangladesh, Asian Journal of Accounting Research, Vol. 7, No. 2,2021, pp.114:128.

85- Nia M. S., Ching H. C., and Abidin Z., A review of motives and techniques and their consequences in earnings management. Management & Accounting Review (MAR), Vol.14, No.2, 2015, pp. 1:28.

86- Nieken P., and Sliwka D., Management Changes, Reputation, and "Big Bath"—Earnings Management. Journal of economics & management strategy, Vol.24, No.3, 2015, pp. 501:522.

87- O'Callaghan S., Ashton J. and Hodgkinson L., Earnings management and managerial ownership in private firms. Journal of Applied Accounting Research, Vol. 19, No.4, 2018, pp. 648:668.

88- Omar M., Earning Management AND International Financial Reporting Standard (IFRS) Implementation Process: Empirical Study, Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.9, No.2, 2020, pp.603:616.

89- Omar R. A., Danbatta, B. L., and Sulaiman, S, Management disclosure and earnings, management practices in reducing the implication risk, Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, 2014, pp. 88:96.

90- Ooi C. K., Mohamad S., and Ehsanullah S., International financial reporting standards and real earnings management, Asian Journal of Empirical Research, Vol. 9, No.10, 2019, pp. 281:292.

91- Oosterbosch V. R.J.J., "Earnings Management in the Banking Industry, The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions", Master Thesis at Erasmus University Rotterdam - School of Economics, 2009.
92- Orazalin N., and Akhmetzhanov R., "Earnings management, audit quality and cost of debt: evidence from a central Asian economy", Managerial Auditing Journal, Vol. 34, No. 6, 2019, pp. 696:721.
93- Osho, Augustine and Ogodor B., the Effect of Corporate Governance Culture of Banks Financial Performance in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.8, 2018, pp. 45:56.
94- Oyeyemi G., Asaolu T., Ajayi A. , Otitalalye D. E., and Afolake o., Income Smoothing, Earnings Management and the Credibility of Accounting Information, International Journal of Business, Economics and Management, 2021, Vol.8, No. 4, 2021, pp.292:306.
95- Oza, I. O., and Yelkenci, T., Examination of real and accrual earnings management: A cross-country analysis of legal origin under IFRS. International Review of Financial Analysis, Vol.58, No., 43, 2018, pp.24:37.
96- Ozili P. and Arun T., "Spillover of COVID-19: Impact on the global economy", 2020, pp. 1:30.Available at SSRN 3562570.
97- Ozili P.K. and Outa E.R., "Bank income smoothing in South Africa: role of ownership, IFRS and economic fluctuation", International Journal of Emerging Markets, Vol. 13, No. 5, 2018, pp. 1372:1394.
98- Ozili P.K., "Discretionary provisioning practices among Western European banks", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 9, No. 1, 2017, pp. 109:118.
99- Pacter P., International Financial Reporting Standards. International Finance and Accounting, Handbook 3th Edition, 2003, pp1:888. Wiley. https://www.wiley.com/en-us/International+Finance+and+Accounting+Handbook,+3rd+Edition-p-9780471229216.
100- Parampreet Kaur P., Stoltzfus J. and Yellapu V., Descriptive statistics, Biostatistics, Vol. (4), No. 1, 2018, pp. 60:63.

101- Paulo E., and Martins, E., A Theoretical and Empirical Analysis of Discretionary Accrual Estimation Models in Earnings Management Research, 2009, Available at SSRN 1439836.

102- Pereirar A., and Alves G. C. M. "Earnings management: evidence of listed and unlisted companies in Europe", Innovar, Vol. 30, No. 76, 2020. pp. 77:90.

103-Peterson K. O., Big 4 auditors, bank earnings management and financial crisis in Africa, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 4 No. 5, 2021, pp.1:18.

104-Pinto I, Gaio C., and Gonçalves T., "Corporate governance, foreign direct investment, and bank income smoothing in African countries", International Journal of Emerging Markets, Vol. 15 No. 4, 2019, pp. 670:690.

105- PWC, Global Crisis Survey, Available at www.pwc.com/gx/en/crisis/pwc-global-crisis-survey 2021, pp.1:16.

106- Quy, V. T., and Nhan, D. T, Detecting Earning Management of Companies Listing on HOSE. Asian Journal of Social Sciences and Management Studies, Vol.4, No. 2, 2017, pp.82:87.

107- Rakesh, H.M. and Shilpa, R, Effect of IFRS and Financial Statements: Implications on FDI and Indian Economy, International Journal of Commerce, .IJCBM) Business and Management, Vol. 2, No. 5, 2013, pp. 233:241.

108- Renick V. O., Earnings Management in the Banking Industry the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions, 2012 at: https://www.google.com.eg/?gws_rd=ssl#q=Earnings+Management+in+the+Banking+Industry.

109- Ronen, J., and Yaari, V., Earnings management, Vol. 372, New York: Springer US, 2008, pp. 372: 390.

110-Roychowdhury, S., Earnings management through real activities manipulation. Journal of Accounting and Economics, Vol.42, No.3, 2006, pp .335:370.

111- Salem, A. I. R., Ezeani E., Gerged M. A., Usman M., and Alqatamin M. R., "Does the quality of voluntary disclosure

constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African banks", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 29, No. 1, 2020, pp. 91-126.

112- Sarah A., B., and Bilel J., Earnings management and its applications in Saudi Arabia context: Conceptual framework an literature review, Accounting Vol.7, March 2021, pp.993:1008.

113- Schiper K., Commentary on earnings management. Accounting Horizons, 4, 1989, pp. 91:102.

114- Shah S. Z. A., and Butt, S., Creative accounting: A tool to help companies in a crisis or a practice to land them into Crises. In International Conference on Business and Economics Research, Vol.16, 2011, pp. 96:102.

115- Shehu U., doption of International Financial Reporting Standards and Earnings Quality in Listed Deposit Money Banks in Nigeria, Procedia Economics and Finance, Vol. 28 , 2015 ,pp. 92 : 101.

116- Silviana., Role of the Board of Commissioners and the influence of the Audit Committee on Earnings, 2006.

117- Singh R., and Santosh K. S., "Implementation of IFRS as Indian Accounting Standard for Similarity in Financial Reporting in India : Challenges & Benefits." Vol., 5, August 2006, 2019, pp.90:96.

118- Supriadi L., Role of Culture and Law Enforcement in Determining the Level of IFRS Adoption, European Research Studies Journal, Vol. XXI, No. 1, 2018, pp. 52 : 64.

119- Suryanto, and Thalassinos, Board Characteristics, Audit Committee and Audit Quality: The Case of Indonesia, International Journal of Economics and Business Administration Vol. V, No. 3, 2017, pp.44:57.

120- Teferi D. A., IFRS Adoption Progress in Ethiopia, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.1, 2016. pp.69: 81.

121- The British Academy, "The COVID decade: understanding the long-term socialimpactofCOVID-19", availableat: www.thebritishacademy.ac.uk/publications/covid-decade-

understandingthe-long-term-societal-impacts-of-covid-19/, 2021.

122- Toumeh and Sofri, Review of Earnings Management Techniques: An IFRS Perspective, Global Business and Management Research: An International Journal, Vol. 11, No. 3, 2019, pp.1:14.

123-Toumeh A. A., and Yahya, S., A Review of Earnings Management Techniques: An IFRS Perspective. Global Business & Management Research, Vol.11, No. 3, 2019, pp. 1:13.

124- Türegün N., "Does financial crisis impact earnings management? EvidencefromTurkey", Journal of Corporate Accounting and Finance, Vol. 31, No. 1, 2020, pp. 64:71.

125- Türegün N., Effects of borrowing costs, firm size, and characteristics of board of directors on earnings management types: a study at Borsa Istanbul. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, Vol. 25, No. (1-2), 2018, pp.42:56.

126- Usman A. U., Abdulkadir S. H. , and Tukur K., Application of Dummy Variables In Multiple Regression Analysis, International Journal of Recent Scientific Research, Vol. 6, No. 11, November, 2015 , pp. 7440:7442.

127- Vanica S., and Adela Y., Earning Managements on Islamic Banks and Conventional Bank: How They Are Different in Ownership Structure, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol. 192, 2021, pp. 78:84.

128- Wan H., An Empirical Assessment of Alternative Discretionary Accrual Models: Evidence from Earnings Restatements. Accounting and Finance Research, Vol.7, No. 4, 2018, pp.138:158.

129-Watts R. L., and Zimmerman, J. L, Positive accounting theory: a ten year perspective. Accounting review, 1990, pp. 131:156.

130- Watts R. L., and Zimmerman, J. L., Positive accounting theory. Prentice-Hall, 1986, pp.131:156.

131-Waweru N. and Prot, N., "Corporate governance compliance and accrual earnings management in Eastern Africa: evidence

from Kenya and Tanzania", Managerial Auditing Journal, Vol. 33 No. 2, 2018, pp. 171:191.

132- Wetmore J L, Brick, J R, Loan loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. Journal of Economics and Business, Vol. 46, No. 4, 1994, pp.299:305.

133- Wokukwu K., Earnings Management: The Misapplication of Accounting Rules and Standards. Archives of Business Research, Vol.7, No.3, 2019, pp.59:69.

134- Wong J. T., Welch, O. V., and Teoh H. S., "Earnings management and the underperformanceofseasoned equity offerings", Journal of Financial Economics, Vol. 50 No. 1, 1998, pp. 63:99.

135- Wulliyatu A. and Hamidah, the Effect of IFRS Adoption on Earnings Management in Indonesia: The Moderating Role of Investor Protection Empirical Study on Manufacturing Companies, Journal of Contemporary Accounting and Economics Symposium, Vol.4, No.6, 2018, pp. 248:253.

136- Yang Y. C., Lai N. H., and Tan L. P., Managerial ownership structure and earnings management. Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol.6, No.1, 2008, pp. 35:53.

137- Yasuda Y, Okuda, S and Konishi, M., 'the Relationship between Bank Risk and Earnings Management: Evidence from Japan', Review of Quantitative Finance and Accounting, Vol. 22, 2004, pp. 233:248.

138- Yurt C. and Ergun, U., "Accounting quality models: a comprehensive literature review", International Journal of Economic, Commerce and Management, Vol. 3, 2015, pp. 33:66.

139- Zang A.Y., "Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 2, 2012, pp. 675:703.

٨/٥ /٢ معايير محاسبية:

1- IFRS.3 Business combinations and changes in ownership interests, https://www.iasplus.com/en/binary/dttpubs/0807ifrs3guide.pdf
2- IFRS .15 Revenue from Contracts with Customers, https://www.pkf.com/media/8d891e8199c8c3b/ifrs-15-revenue-from-contracts-with-customers-summary.pdf.
3- IFRS. 16 Leases, https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16
4- IFRS. 17 Insurance Contracts, https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/financial-services/za_IFRS17_Insurance_Contracts_Technical_summaryNv.pdf.
5- IAS .16 Property, Plant and Equipment, https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias16
6- International Accountig Standard 37 Provisions, Contingent Liabilities and ContingentAssets,https://www.efes.group/wp-content/uploads/2018/11/ias37_en.pdf
7- IAS .30 Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar inancial Institutions, https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias30.

٨/٥ /٣ شبكة المعلومات الدولية:

1- https://www.almaal.org/names-of-banks-in-egypt , 2022, date of viewing, 6/1/2022.
2- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx? , 2022 date of viewing, 2/1/2022CatID=2373#.VnrCIVK7ApE. , date of viewing, 3/11/2021.
3- https://gate.ahram.org.eg/News/696304.aspx,2022, date of viewing, 18/7/2021
4- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2373#.VnrCIVK7ApE, date of viewing, 7/8/2021.
5- https://www.scribbr.co.uk/research-methods/control-variables/ , Pritha Bhandari, date of viewing, 5/1/2022.
6- https://statisticsbyjim.com/basics/control-variables/, Jim Frost, 2022, date of viewing, 5/1/2022.

٣/٥/٨ المراجع باللغة العربية:

١- الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري الصادر في ٢٠٠٥/٦/٦ والخاص بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ والخاص بأسس تكوين المخصصات، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء على موقع البنك المركزي التالي:
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/0DA0322C-838D-4BAF-AF09-5F5C322D5B93/1324/19Basesofobligorriskratingandprovisionsformation_A.pdf

٢- تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ على الموقع التالي:
https://news.un.org/ar/tags/msr

٣- قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس النعتمدة من من مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، متاحة على الموقع التالي:
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/40B7D092-7858-4A0A-8ECE-0BFB6BFBA680/1003/Rulesofpreparationandpresentationoffinancialstatem.pdf:

٤- قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية العدد (٢٥) مكرر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٢.

٥- قانون شركات الأموال رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية العدد (٤٠) مكرر في أول اكتوبر سنة ١٩٨١.

٦- قانون التأجير التمويلي رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥، الجريدة الرسمية العدد (٢٢) مكرر في ٢ يونيه ١٩٩٥.

٧- قانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية العدد (٣٢) مكرر(ج) في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨.

٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١١، بشأن تشكيل لجنة إعداد معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية، العدد (١٥٦) تابع (ج) في ٧ يوليه ٢٠١١.

٩- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٦٨) لسنة ٢٠٢٢، بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (أ) في ٢٧ ابريل ٢٠٢٢.

١٠- قرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، بشأن معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية، العدد (٨١) تابع (أ) في ٧ ابريل سنة ٢٠١٩.

١١- قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، بشأن معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية ، العدد ١٥٨ تابع (أ) في ٩ يوليه سنة ٢٠١٥.

١٢- قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦، بشأن معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية ، العدد ١٧٢ تابع (أ) في أول أغسطس سنة ٢٠٠٦.